التحديات الاقتصادية التى تواجه الأمة الإسلامية
فى القرن الحادى والعشرين

إعداد الدكتور / محمد رضا العدل(*)

يتطلب التعرض لموضوع الدراسة استعراض أهم نتائج بحوث ندوة العالم الإسلامى والتحدى الحضارى فى البداية بعين الإستفادة بنتائج هذه البحوث ثم ننتقل إلى موضوع الدراسة .

أولاً : نتعرف فيما يلى لأهم نتائج بحوث ندوة « العالم الإسلامى والتحدى الحضارى ١٥ - ١٧ جمادى الأولى ١٤١٧هـ الوافق ٢٨ - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦م » .

١ - توصل بحث « موقع الدول الإسلامية من تشابك المصالح الاقتصادية الدولية » المقدم من د . يمنى محمد حافظ الحماقى للنتائج الآتية :

(أ) هناك مجالات متاحة للدول الإسلامية للإستفادة من تشابك المصالح الاقتصادية وتدعيمها وذلك فى مجال التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية وكذلك المديونية الخارجية والاستثمارات فى الأوراق المالية ، وكلما إزداد تشابك المصالح بين الدول المتعاملة كلما اسهم ذلك فى خفض الخسائر التى يمكن التعرض لها فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك تعظيم الأرباح الناتجة من هذه العلاقات .

(ب) لا تزال الدول الإسلامية لا تجمعها خطة واضحة لتحسين علاقاتها الاقتصادية الدولية مع بعضها البعض مستفيدة من التباين الواضح بينها ، حيث لازال حجم التجارة البينية ضعيفاً جداً وكذلك الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة .

(جـ) يمكن أن يتغير موقع الدول الإسلامية من تشابك المصالح الاقتصادية الدولية إذا دعمت علاقتها الاقتصادية وفقاً للشريعة الإسلامية التى تتيح قواعد التعامل على أسس عادلة ، مما يتطلب إتخاذ السياسات التى تكفل تدعيم هذه العلاقات مما يمكن الدول الإسلامية من مواجهة التحديات الدولية الراهنة وعلى رأسها التكتلات الاقتصادية وإنشاء منظمة التجارة الدولية .

٢ - تعرض بحث « التحديات المستقبلية التى تواجه العالم الإسلامى ومهمات التربية فى التغلب عليها » مقدم من أ. د . محمود أحمد شوق لمهمات المناهج الدراسية فى مواجهة التحديات المستقبلية التى تواجه الأمة الإسلامية ، حيث تمثلت أهم نتائج دراسته لما يلى :

(*) عميد كلية التجارة - جامعة عين شمس .

(أ) عناية المناهج بالإبتكار وحل المشكلات والتعليم الذاتى والتعليم المستمر وملاحقة علوم العصر مثل علوم الفضاء والمستقبل والإتصال والحاسب الآلى ، وذلك لسد فجوة تخلف العالم الإسلامى من العالم المتقدم .

(ب) تخطيط برامج التعليم عن بعد تبث من خلال الأقمار الصناعية إلى الدول الإسلامية تهدف إلى تحقيق وحدة الأمة الإسلامية .

(جـ) توجيه المناهج نحو الوفاء بحاجة المجتمع الإسلامى من الخبرات .

(د) العناية بدراسة مشكلات العالم الإسلامى وتقصى أسبابها وتهيئة سبل التعاون بين الدول الإسلامية على حلها .

(هـ) مراعاة التعاون بين الجامعات ومراكز البحث فى الدول الإسلامية على إجراء بحوث أساسية تنهض بالعالم الإسلامى .

٣ - توصل بحث « الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول الإسلامية وموقف الاقتصاد الإسلامى منه » للدكتور / محمد بن على العقلا إلى النتائج التالية :

(أ) أن الاعتماد الدائم على التمويل الخارجى يشكل خطورة على اقتصاديات الدول الإسلامية ، كما أظهر البحث أن التمويل بأنواعه المختلفة لم يؤثر تأثيراً إيجابياً واضحاً فى الهيكل الإنتاجى لهذه الدول ومن ثم لم يؤد إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى فيها .

(ب) يتطلب الأمر تشجيع الاستثمارات الإسلامية المشتركة من خلال قيام مشروعات إقتصادية بتمويل إسلامى .

٤ - وفى بحث « الاقتصاد الإسلامى فى مواجهة التحدى الحضارى » المقدم من الدكتور/ فخرى أبو صفية ، توصل الباحث إلى النتائج الاتية :

(أ) يجب العمل على تعميم نظريات الاقتصاد الإسلامى على الدول العربية والإسلامية لما لها من آثار فعالة فى علاج مشاكلها الاقتصادية .

(ب) تحفيز الاستثمار ودفع الأفراد نحو استثمار الموارد الطبيعية والعمل بها .

(جـ) دعوة الدول العربية والإسلامية للقيام على جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها من أفراد المجتمع لأنها أداة فعالة فى حل المشاكل الاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة والتضخم وتحقيق التوازن الاقتصدى والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمعات الإسلامية .

٥ - وقد توصل بحث « الهوية الثقافية الإسلامية وتحديات النظام الاعلامى الدولى » المقدمة من الأستاذ / نبيل عثمان إلى النتائج الآتية :

(أ) ضرورة الاهتمام بالكوادر البشرية للتعامل مع التكنولوچيا الحديثة فى مجال الاتصال حتى يتم إعداد أجيال من الفنيين القادرين على إستيعاب التطور التكنولوچى والاستعانة به وتسخيره فى خدمة الإعلام المصرى .

(ب) الاهتمام بتطوير الأداء الاعلامى كماً وكيفاً .

(جـ) توطين تكنولوچيا الاتصال ، فلم يعد استخدام هذه التكنولوچيا الحديثة مقصوراً على التأجير من الغير ، ولكن يتم بإستمرار إمتلاك هذه الأدوات بما فى ذلك إمتلاك قمر صناعى مصرى .

ثانياً : الوضع الاقتصادى للدول الإسلامية فى ظل التحديات الاقتصادية التى يمر بها العالم الإسلامى .

مقدمة :

يتطلب التعرض للوضع الاقتصادى للدول الإسلامية فى ظل التحديات الاقتصادية التى يمر بها العالم الإسلامى التعرض لظاهرة التدويل والتى تتحدد أبعادها فى الاتجاه للتكتلات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوربى والنافتا والأسيان والميركسور ، كذلك فإن توقيع إتفاقية دورة أورجواى للجات فى ديسمبر ١٩٩٣م وما يترتب عليها من إنشاء منظمة التجارة الدولية من يناير ١٩٩٥م سوف تؤثر بدرجة كبيرة على إتجاهات التجارة فى العالم وتوزيع المزايا النسبية بين الدول المتقدمة والنامية ، مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية للدول الإسلامية .

ومن هنا تنقسم الدراسة إلى الأجزاء الآتية :

الجزء الأول : ظاهرة التدويل :

حيث يتم التعرض لموقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية بإعتبارها تمثل نسبة يعتد بها من الدول الإسلامية ، كما يتم التعرض لأبعاد إنشاء منظمة التجارة الدولية .

الجزء الثانى : خصائص اقتصاديات الدول العربية :

ويتعرض هذا الجزء بالتفصيل لأهم خصائص اقتصاديات الدول العربية والتى تؤثر على أدائها ، وذلك بهدف تحديد امكانيات التنمية فى هذه الدول وكذلك مدى تأثرها بالتحديات القائمة .

الجزء الثالث : التغيرات الهيكلية والنمو فى كل من تركيا ومصر :

ويركز هذا الجزء على تجربة دولتين إسلاميتين يتمتعا بثقل نسبى بين الدول الإسلامية ، وذلك بهدف تحديد معالم التنمية بهما حتى يمكن التوصل إلى أهم السياسات التى تكفل مواجهة التحديات الاقتصادية .

الجزء الأول : ظاهرة التدويل :

يتميز الاقتصاد العالمى حالياً بظاهرة التدويل ، التى تعتبر نتاجاً للتطورات السريعة والمتلاحقة التى مر بها النظام الاقتصادى الدولى عبر العقود الثلاثة الماضية .

ويقصد بالتدويل زيادة الأهمية النسبية لدور العلاقات الاقتصادية الدولية فى النشاط الاقتصادى على الصعيد المحلى [١] وهذه العلاقات علاقات تبادل بين كافة دول العالم ، وكافة قاراته ، سواء تمثلت هذه العلاقات فى الروابط التجارية أو فى تدفقات رأس المال أو فى هجرات أو حركات الأيدى العاملة أو فى نقل التكنولوجيا أو مبادلتها أو فى المبادلات العلمية والثقافية أو فى أوجه ترابط وتعاون أو فى إقامة منظمات مشتركة ، أو فى الالتزام بقواعد معينة . إلا أن الجديد لا يتمثل فى وجود مثل هذه العلاقات بقدر ما يتمثل فى نموها المطرد وامتدادها إلى مجالات تزداد تنوعاً وإتساعاً [٢] .

فخلال العقدين الماضيين تضاعفت الصادرات العالمية من السلع مرتين تقريباً كنسبة من الناتج العالمى من ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ ومع تزايد التعامل فى الخدمات على النطاق الدولى فإن حصتها فى التجارة الدولية إرتفعت من ١٥ ٪ إلى ٢٢ ٪ ويتوقع أن يكون لدورة أورجواى للجات والتى ترتب عليها إنشاء منظمة التجارة الدولية انعكاسات هامة على التجارة الدولية .

كذلك فإن من سبع معاملات فى تجارة الأسهم فى عالم اليوم هناك معاملة تضم شريكاً أجنبياً كطرف مقابل . ومع إتساع عمليات الشركات المتعددة الجنسيات فإن مبيعات فروعها فى الخارج قد تفوق الآن مجموع الصادرات العالمية ، وكل هذه الإحصائيات تشير إلى العولمة (التدويل) أى الإندماج الدولى لأسواك السلع والخدمات ورؤوس الأموال [٣] .

---

١ - رمزى زكى - ظاهرة التدويل فى الاقتصاد العالمى وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربى للتخطيط - الكويت ١٩٩٣ ، ص ١١ .

٢ - كرستبان كوميليو - الشمال والجنوب ، دار المستقبل العربى ١٩٩٣ ، ص ٦١ .

٣ - ضياء فريبيش - التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٦ ، ص ٣٠ .

كذلك شهد العالم فى مرحلة الثمانينات الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية الدولية حيث تم إعلان أوروبا الموحدة عام ١٩٨٥م بحلول عام ١٩٩٢م ، وهناك اتجاهاً لتحقيق الإندماج الاقتصادى لأوروبا وذلك حسب البرنامج الزمنى الموضوع فى معاهدة ما سترخت ، كذلك اتجهت الولايات المتحدة فى محاولة لمواجهة التكتل الأوروبى إلى تكوين منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية وهو ما يعرف بإسم النافتا مع كل من المكسيك وكندا ، كذلك اتجهت الولايات المتحدة إلى تكوين منطقة تجارة حرة بين النافتا وكل من اليابان والصين ومجموعة من جنوب شرق آسيا فيما يعرف بالابيك ، حيث يصل حجم التجارة الدولية لهذه المجموعة ما يزيد عن ٥٠ ٪ من التجارة الدولية ، وفى مواجهة هذا الاتجاه للتكتلات الاقتصادية بدأت الاسيان فى دعم أبعاد التكامل الاقتصادى بين دولها هذا بالإضافة إلى الاتجاه من قبل دول أمريكا اللاتينية لتكوين تكتلات إقليمية ، ولا تزال الدول العربية رغم الإمكانيات الهائلة للتكامل دون مرحلة مواكبة ما تحققه التكتلات الاقتصادية السابقة .

وبعد فإن العرض السابق إنما يوضح أن هناك متغيرين هامين سوف يسهمان فى تحديد أبعاد التدويل على نطاق الاقتصاد العالمى ، ويتمثل هذين المتغيرين فى الاتجاه للتكتلات الاقتصادية وتأثير دورة أورجواى على التجارة الدولية ، ولا شك أنه سيكون لهذين المتغيرين انعكاسات هامة على اقتصاديات الدول العربية مما يتطلب تعظيم أداء الموارد القائمة فى هذه الدول آخذين فى الاعتبار آثار هذه الانعكاسات .

ومن هنا سوف نتعرض فيما يلى :

أولاً : موقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية .

ثانياً : أبعاد دورة أورجواى على الدول العربية .

اولا : موقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية :

يتطلب تحديد موقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية التعرض فى البداية للدروس التى يمكن الاستفادة منها من تجارب التكتلات الاقتصادية فى العالم وعلى رأسها الاتحاد الأوروبى والنافتا ثم ننتقل إلى الوضع النسبى للدول العربية فى إطار التكتلات الاقتصادية .

١ - الدروس المستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية :

يتطلب تحديد الدروس المستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية التعرض للحقائق الآتية :

(أ) أن التكتلات الاقتصادية تبدأ عادة بمناطق التجارة الحرة ثم اتحاد جمركى فالسوق المشتركة إلى أن تصل إلى الاتحاد الاقتصادى ، ويسمح هذا التدرج بتكييف أوضاع الدول المشاركة وذلك حتى يمكنها استيعاب آثار التكتل وتطبيق التوافق فى السياسات الاقتصادية التى تعتبر شرطاً أساسياً لنجاح التكتل ، ويبدو هذا واضحاً فى تجربة الاتحاد الأروبى التى بدأت محاولات التكتل منذ نهاية الخمسينات ثم استكملت هذه المراحل فى التسعينات ، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذى حققته هذه الدول إلا أنه لا يزال هناك العديد من الصعوبات التى يجب عليها أن تواجهها حتى ينجح الاتحاد الأروبى فى تحقيق أهدافه ، ويشير ذلك إلى صعوبة تحقيق الإندماج الكامل وأهمية الجهد الكبير المشترك والمنظم والمنسق فى هذا المجال . وتوضح أيضاً تجربة النافتا فى مجال التكتل أن هذه التجربة على الرغم من حداثتها فإنها تشير إلى استخدام أسلوب التدرج فى التطبيق حيث يلاحظ من العناصر الأساسية للاتفاقية أن هناك بنوداً سيتم تطبيقها فى فترات زمنية مستقبلية وذلك لإتاحة الفرصة لاستيعاب التغيرات الناشئة من هذا التطبيق .

(ب) يمكن أن يكون للتكتلات تأثيرين على الرفاهية الاقتصادية أحدهما إيجابى وهو الذى يتمثل فى الأثر الخلقى للتجارة حيث يسهم هذا الأثر فى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى العالمى مع الانتاج وفقاً للميزة النسبية فى كل دولة مما يعمل على زيادة الرفاهية على المستوى العالمى . أما الأثر الآخر فهو الأثر السلبى والذى يتمثل فى الأثر الإنشائى ويعنى هذا الأثر تحول الإنتاج من الدول التى تتمتع بميزة نسبية إلى الدول الأخرى التى داخل الاتحاد ، وذلك بسبب المزايا التى وفرها الاتحاد لهذه الدول ، ومن هنا نصل إلى الآثار السلبية للتكتلات على الرفاهية الدولية حيث يؤدى قيامها إلى تعميق تعظيم المنافع بين دول التكتل على حساب العالم الخارجى الذى سيتضرر من قيام التكتل ، فإذا لاحظنا إتجاه العالم حالياً إلى التكتلات الاقتصادية فإن ذلك يعنى أن الخسائر التى ستواجهها الدول غير المنتمية إلى التكتلات سيتم تعظيمها ويتطلب ذلك من الدول الأخيرة سرعة تنظيم اقتصادياتها ومحاولة الاستفادة من مزايا التكتلات .

وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أنه يمكن مواجهة الآثار السلبية الناتجة من التكتلات بالنسبة للدول خارج التكتل وذلك عن طريق خلق مصالح متبادلة مع دول التكتل ، فإذا نظرنا إلى جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية فإننا نجد أن بجانب التجارة هناك الاستثمارات الدولية والتى تتم عن طريق الشركات متعددة الجنسية وكذلك هناك الاستثمارات فى الأوراق المالية ، وقد حاولت الولايات المتحدة واليابان خفض آثار الاتحاد الأروبى على اقتصادياتها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل أروبا وكذلك عن

طريق الاستثمار فى الأوراق المالية ، ولا شك أن هذا الوضع يدعونا كدول عربية إلى محاولة الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لنا فى هذا المجال حتى يمكن خفض الآثار السلبية للتكتل .

(جـ) تمثل المزايا الناتجة من التكتلات بالنسبة لدول التكتل تحدياً للدول خارج التكتل ، وذلك إنه يترتب على قيام التكتل خفض التكلفة وتحسين الجودة لدول التكتل ويعنى ذلك إرتفاع تنافسية السلع المنتجة داخل الاتحاد ، وكذلك يتضمن الاتجاه إلى الإندماج للشركات داخل دول الاتحاد تعظيم لتنافسية السلع المنتجة ويمثل ذلك تحدياً للدول الخارجة عن التكتل بسبب إنها لكى تكون قادرة على خلق سوق لها داخل التكتل فلا بد لها أن ترتفع بتنافسية السلع المنتجة لها وفقاً للمقاييس والمواصفات الدولية داخل التكتل، ويزداد هذا التحدى إذا كانت لا تتمتع بنفس مزايا التكتل كما هو الوضع بالنسبة للدول المتمتعة به . ولعل ذلك كان من الدوافع الهامة لاتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية .

(د) توضح تجربة كل من الاتحاد الأروبى والنافتا أن تفاوت المستوى الاقتصادى للدول المشاركة فى التكتل لم يمنع قيام التكتلات [١] فهناك دول أوربية أقل فى المستوى الاقتصادى من دول أخرى كأسبانيا واليونان مقارنة بألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، كذلك هناك المكسيك مقارنة بالولايات المتحدة وكندا ، ويلاحظ أنه فى ظل هذه الظروف فإن الهدف من التكتل والاستفادة بالمزايا النسبية لدول التكتل إلى أقصى درجة ، إلا أن إنخفاض المستوى الاقتصادى يخلق ضغوطا على إمكانية قيام التكتل ونجاحه ، ويتطلب ذلك مجهودات ضخمة للإصلاح والتوافق وإتباع سياسات إقتصادية سليمة حتى يمكن تحسين الوضع الاقتصادى لتلك الدول بما يكفل دخولها كشريك متكافئ فى التكتل .

(هـ) لاشك أن قيام التكتلات إنما يعنى تعظيم المنافع الاقتصادية لدول التكتل حتى لو تم ذلك على حساب الدول خارج التكتل ، ولعل أصدق مثال على ذلك إتجاه النافتا إلى مواجهة المنافسة اليابانية وكذلك من دول جنوب شرق آسيا فى مجالى الملابس الجاهزة والمنسوجات أو السيارات وذلك عن طريق اشتراط المكون المحلى والذى يعنى خلق ميزة للمنتجات المصنعة داخل التكتل فى مواجهة المنتجات الأخرى خارج التكتل ، ولا شك أن هذا يمكن أن يؤثر سلبياً على صادرات دول جنوب شرق آسيا واليابان من السلع المشار إليها ، كذلك يمثل شروع دول أروبا لفرض ضريبة الكربون على وارداتها من النفط من الدول العربية وذلك لمواجهة آثار التلوث ، هذا المشروع يمثل تعظيم استفادة دول التكتل على حساب الدول الخارجية .

١ - يمنى الحماقى (وآخرون) ، محاضرات فى الاقتصاد التطبيقى ، مكتبة الزعفران ، ١٩٩٨ .

٢ - الوضع النسبى للدول العربية فى إطار التكتلات الاقتصادية الدولية :

بعد العرض السابق للدروس المستفادة من تجارب التكتلات فإن من الأهمية بمكان التعرف على الوضع النسبى للدول العربية فى إطار التكتلات الاقتصادية الدولية مما يتطلب فى البداية التعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية وذلك لأن هذه المؤشرات إنما تعكس الأداء الاقتصادى لهذه الدول ، ثم نتعرض بعد ذلك لوضع الدول العربية كمشروع لتكتل اقتصادى لم تتضح معالمه حتى الآن .

(أ) أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية :

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية فيما يلى :

١-١ - النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى :

يقدر الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية (بالأسعار الجارية) عام ١٩٩٢م بنحو ٤٨٠٣ مليار دولار ، ويلاحظ إنخفاض هذا الرقم مقارنة بالناتج فى الولايات المتحدة واليابان ودول أروبا وكذلك مقارنة بدول جنوب شرق آسيا ، وقد وصل معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية فى المجموعة الأولى - وتشمل أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست وهى : الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت بالإضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا - وصل متوسط معدل النمو فى الفترة من ١٩٨٦م إلى ١٩٨٩م إلى ١.٣ ٪ ثم انخفض فى الفترة من ٩٠ - ١٩٩٢م إلى ٠.٦ ٪ وذلك بسبب أعباء حرب الخليج وإنخفاض أسعار البترول واعتماد هذه الدول بدرجة كبيرة على البترول فى تكوين الناتج ، على حين وصل متوسط معدل النمو فى دول المجموعة الثانية - والتى تضم الأردن وتونس وجيبوتى والسودان وسوريا والصومال ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن - ٤.٢ ٪ و ٣ ٪ فى الفترتين على التوالى ليصل متوسط معدل النمو للدول العربية مجتمعة خلال الفترتين ٢ ٪ و ٠.٢ ٪ [١١] ولا شك أنها تعتبر معدلات نمو ضعيفة إذا ما قارناها بمعدل النمو فى الصين الذى وصل إلى ١٢ ٪ خلال نفس الفترة .

ويوضح جدول (١) :

نسبة الناتج المحلى الإجمالى إلى الناتج الدولى للتعرف على موقع الاقتصاد العربى من الاقتصاد الدولى .

---

١ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، صندوق النقد العربى ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، منظمة الأقطار الاقتصادية المصدرة للبترول ، ١٩٩٤ .

جدول (١)

تطور موقع الاقتصاد العربى من الاقتصاد العالمى

١٩٧٥ - ١٩٩٥

	نسبة الناتج المحلى الإجمالى إلى الناتج الدولى				
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
الوطن العربى	٢,٤٦	٤,٦٤	٣,٣٥	٢,٢	١,٦٣
المجموعة الأولى	١,٧٢	٣,٧٤	٢,٥٨	١,٦	١,١٨
المجموعة الثانية	٠,٧٤	٠,٩١	٠,٧٧	٠,٥٥	٠,٤٥

ويتضح من بيانات الجدول إنخفاض مساهمة الناتج المحلى الإجمالى فى الإنتاج الدولى والذى واضحاً فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٢م ويعنى ذلك أن الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة وكذلك الدول النامية الأكثر تقدماً تعتبر كبيرة نسبياً . ويلاحظ أيضاً من بيانات الدول أن مساهمة دول المجموعة الأولى أكثر من الثانية حيث يرجع ذلك بصفة أساسية إلى البترول الذى شهد تحسنا فى أسعاره فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠م مما إنعكس فى زيادة مساهمة دول المجموعة الأولى فى الإنتاج الدولى فى هذه الفترة ثم شهدت باقى الفترة تدهورا فى هذه النسبة نتيجة إنخفاض أسعار البترول .

١-٢ - تطور الصادرات والواردات فى الدول العربية :

يحتل تطور الصادرات والواردات أهمية كبيرة فى تحليل الأداء الاقتصادى ذلك أن نمو الصادرات إنما يعنى زيادة تنافسية السلع فى الداخل وقدرة الجهاز الإنتاجى على تحقيق هذه التنافسية ، على حين تعكس الواردات قدرة الدولة على توفير احتياجاتها .

وإذا ما تتبعنا تطور الصادرات والواردات الزراعية فى الدول العربية الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩١م نلاحظ أن الواردات وصلت عام ١٩٨٠م إلى ٢١٥٦١ مليون دولار ثم تزايدت فى ١٩٨٥م إلى ٢٢٢٧٦ وتناقصت فى عام ١٩٩١م إلى ١٨٧٣٨ ، على حين نلاحظ تزايد الصادرات الزراعية من ٣٧٩٠ عام ١٩٨٠م إلى ٤٨٣٢ عام ١٩٩١م .

ويلاحظ إتساع الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية والذى وصل عام ١٩٩١م إلى ٣,٩٠٦ مليون دولار ، ويمثل فجوة غذائية تعكس عدم قدرة الانتاج الزراعى على مواجهة احتياجات السكان من الغذاء ، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أهمها انخفاض المساحات المزروعة وضعف الانتاجية الزراعية وسوء إستغلال الموارد المائية وتخلف التكنولوجيا المستخدمة فى الزراعة مع إنخفاض خدمات التسويق والنقل والتخزين .

وإذا ما إنتقلنا إلى الصادرات والواردات الصناعية فى الدول العربية فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٠م نلاحظ الزيادة المطردة بها حيث تزايد الواردات الصناعية من ١٤٠٢٧ مليون دولار عام ١٩٧٥م إلى ٦٢٠٣٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠م إلى ٢١٦٤٥ عام ١٩٩٠م مما يعكس أيضاً العجز الكبير بين الصادرات والواردات فى الدول العربية .

وينعكس قصور الصادرات والواردات فى تزايد العجز فى الميزان التجارى العربى والذى يؤثر سلبياً على توازن ميزان المدفوعات مما ينعكس فى كل إتجاه الدول التى تعانى من هذا العجز إلى المديونية الخارجية وما يترتب عليها من تزايد أعباء الديون وتأثيرها على التنمية الاقتصادية فى هذه الدول ، ويدعم من هذه المشكلة أيضاً إنخفاض معدلات التبادل التجارى للدول العربية مع الدول المشاركة تجاريا لها ويتطلب ذلك تنويع الهياكل الإنتاجية للدول العربية وزيادة نسبة الصادرات المصنعة بالنسبة لإجمالى الصادرات .

ويلاحظ إختلاف العجز التجارى بين دول المجموعتين الأولى والثانية ، فبالنسبة للمجموعة الأولى فقد كان هناك فائضاً فى الميزان التجارى حتى ظهر العجز عام ١٩٩١م نتيجة أزمة الخليج ثم تراجع بعد ذلك بعد إنتهاء الأزمة على حين عانت المجموعة الثانية من عجز مستمر منذ بداية الثمانينات وحتى عام ١٩٩٢م .

١-٣ - العمالة العربية :

لاشك أن عنصر العمل من أهم العناصر التى يمكن أن يكون لها دوراً هاماً فى التنمية الاقتصادية حيث يسهم زيادة مشاركة العمل بالنسبة لإجمالى السكان فى تعظيم العائد من عنصر العمل ويضاف إلى ذلك أهمية التعليم والتدريب لرفع كفاءة العنصر البشرى مما ينعكس إيجابياً على الإنتاجية . وسنتناول فيما يلى أهم مؤشرات العمالة العربية من خلال جدول (٢) .

جدول (٢) بيانات عن العمالة العربية

المتغير	السنة	النسبة
نسبة القوة العاملة إلى السكان فى الدول العربية	٨٩ - ٩١	٢٨,٢
نسبة النساء فى القوة العاملة	١٩٩٠	١٣,٣
القوة العاملة فى الزراعة	١٩٦٥	٦,٣
إلى إجمالى القوة العامة	٨٩ - ١٩٩١	٣٦
القوة العاملة فى الصناعة	١٩٦٥	١٣,٩
إلى إجمالى القوة العامة	٨٩ - ١٩٩١	١٨,٣
القوة العاملة فى الخدمات	١٩٦٥	٢٣,١
إلى إجمالى القوة العامة	٨٩ - ١٩٩١	٤٥,٧

ويتضح من بيانات جدول (٢) إنخفاض نسبة القوة العاملة إلى السكان فى الدول العربية مما يعنى عدم الاستغلال الأمثل للعنصر البشرى ويؤكد ذلك أيضاً إنخفاض نسبة النساء فى القوة العاملة مما يعنى إهدار الإمكانيات البشرية المتاحة ، هذا فضلاً عن عدم الحصول على مردود لتكاليف التعليم .

وتوضح بيانات الدول التوزيع القطاعى للقوة العاملة حيث يظهر انخفاض نسبة القوة العاملة فى الزراعة من ٦٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٦٪ عام ٩١/٨٩ مما يعنى الهجرة من الريف إلى المدن والأنعكاسات السلبية لذلك ، على حين لم تستوعب القوة العاملة فى القطاع الصناعى هذه الزيادة حيث تزايدت فقط من ١٣,٩٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٨,٣٪ عام ١٩٩١/٨٩ ، ويلاحظ تضاعف القوة العاملة فى قطاع الخدمات مما يعنى استيعاب جزء من العمالة المهاجرة ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن قطاع الخدمات فى الدول العربية – على الرغم من التقدم الذى شهدته بعض الدول إلا أنه فى نموه وفى كفاءته عن ذلك الخاص بالدول المتقدمة ، ان اصلاح نظم التعليم والتدريب لتوفير الكفاءات البشرية التى يتطلبها سوق العمل فى هذه الدول إنما تعتبر مطلباً أساسياً لدعم امكانيات التنمية الاقتصادية بها وذلك مع الاهتمام بدعم دور المرأة فى التنمية حتى يمكن الوصول للاستغلال الكامل للعنصر البشرى ، ويمكن ان ينظر لهذا الاصلاح على مستوى الدول العربية ككل لاختلاف التوزيع النسبى للعمالة بينها .

١-٤ - وضع الميزانيات الحكومية فى الدول العربية :

تبين التقديرات الأولية للميزانيات الحكومية للمجموعة الأولى عام ١٩٩٢ انخفاض العجز المالى بدرجة كبيرة بلغت ٤٢٪ ليصل إلى حوالى ٣٥ مليار دولار وما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٢ مقارنة بنحو ١٨٪ فى العام السابق له وذلك مع انخفاض العجز فى كل من السعودية بنحو ٦٦٪ والكويت بحوالى ٢٨٪ وليبيا بمعدل ١٤٪ والامارات ١٣٪ وفى المقابل ارتفع العجز فى عمان والجزائر وقطر ، ويعزى التحسن فى الدول التى نقص فيها العجز إلى انخفاض الانفاق الحكومى فى السعودية والكويت بعد الارتفاع الكبير عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ نتيجة لحرب الخليج إلا أن نسبة العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى لازالت مرتفعة قياساً بما كانت عليه عام ١٩٩٠ مما يتطلب تخفيض وتسهيل عملية تمويله وبالنسبة للمجموعة الثانية فقد استمرت فى تحسين أدائها المالى . فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادية التى اتبعتها حيث انخفض العجز المالى عام ١٩٩٢ إلى ما يعادل ٤,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة ب ٥,٢٪ فى العام السابق ، وفى مجال تمويل العجز واصلت دول المجموعة اعتمادها على الاقراض المعدل الذى بلغ ٤/٣ العجز عام ١٩٩٢[١] .

١ – التقرير الاقتصادى الموحد ١٩٩٢ ، مرجع سابق ص ١٧١ .

١ - ٥ - معدلات الادخار والاستثمار :

تعتبر معدلات الادخار والاستثمار من المؤشرات الاقتصادية الهامة ذلك ان ارتفاع معدلات الادخار إنما تعنى قدرة الدولة على توفير مدخرات حقيقة تتجه إلى الاستثمار بدلاً من الاتجاه للاقتراض من الخارج وما يترتب على ذلك من اعباء المديونية الخارجية ، كذلك فإن نمو الاستثمار يعنى تحقيق النمو فى الداخل وما لذلك من أثر ايجابى على التنمية الاقتصادية ، وقد تزايد الاستثمار فى الدول العربية من ٩,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ١١٢,٢ مليار دولار عام ١٩٨٥ و ٨٣,٧ مليار دولار عام ١٩٩٢ على حين لم يتعد نصيب المجموعة الثانية عن ١٩,٥ و ٢٨,٥ للعامين المشار إليهما بالترتيب وينعكس هذا الوضع على نسبة الادخار المحلى إلى الاستثمار الذى يصل فى دول المجموعة الأولى ١٠٦,٦ على حين لا يتعدى ٥٥,٥٪ فى دول المجموعة الثانية ويعنى هذا اتجاه دول المجموعة الثانية إلى المعونات والقروض لمواجهة الفجوة بين الادخار والاستثمار .

وبعد فإن العرض السابق للمؤشرات الاقتصادية للدول العربية إنما يشير إلى العديد من النقاط وهى :

- انخفاض مساهمة الناتج المحلى الإجمالى العربى فى الإنتاج الدولى مع ارجاع جانب هام من هذه المساهمة إلى دول المجموعة الأولى وهى الدول البترولية مما يتطلب أهمية زيادة الاستثمارات ودعم امكانيات الناتج المحلى وتنويع هذا الناتج مع خفض الاعتماد على البترول ، ويستدعى ذلك تنسيق الجهود بين الدول العربية مجتمعة بحيث يتم النظر إلى الاستغلال الأمثل للموارد على مستوى الدول العربية ككل وليس على مستوى دولة بدولة بمفردها .
- لازالت الدول العربية تعتمد على الخارج بدرجة كبيرة فى سد متطلباتها فى السلع الزراعية والصناعية مما يعكس ضعف هياكلها الإنتاجية عن تلبية الاحتياجات المحلية ويتطلب ذلك دعم هذه الهياكل وتقويتها لمواجهة هذا الوضع .
- تعانى الدول العربية من عدم توفر الكفاءات البشرية التى تتناسب مع دعم التنافسية المحلية للإنتاج بالمستوى العالمى وكذلك تعانى بعض الدول من عجز فى العمالة والبعض الآخر من فائض مما يستدعى تحقيق الترشيد لاستخدام القوة العاملة على مستوى الدول العربية ككل .
- يتطلب الأمر اصلاح أوضاع ميزانيات الدول العربية .
- تظهر الحاجة إلى وضع خطة قومية لترشيد استخدام الادخار فى المجالات الاستثمارية التى تحقق أعلى عائد اقتصادى ممكن .

(ب) وضع الدول العربية كمشروع للتكتل الاقتصادى :

يتناول تعرضنا لوضع الدول العربية كمشروع للتكتل الاقتصادى نصيب الصادرات البيئية فى إجمالى صادرات أهم التكتلات الاقتصادية القائمة فى العالم حالياً ومنها الاتحاد الأوربى والنافتا وذلك بهدف بيان تأثير التكتلات الاقتصادية على العلاقات التجارية بين دول التكتل من ناحية ومن ناحية أخرى لمعرفة وضع الدول العربية كمشروع للتكتل الاقتصادى مقارنة بباقى التكتلات الاقتصادية .

ب - ١ - نصيب الصادرات البيئية فى إجمالى الصادرات لأهم التكتلات الاقتصادية :

يوضح جدول (٣) نصيب الصادرات البيئية فى إجمالى صادرات أهم التكتلات الاقتصادية .

جدول (٣)

نصيب الصادرات البيئية فى إجمالى صادرات أهم التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية المختارة	نسبة مئوية		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
التكتلات الاقتصادية فى الدول المتقدمة :			
١ - الجماعة الأوربية (EEC)	٥٥,٧	٥٤,٤	٥٩,٨
٢ - التجارة بين الولايات المتحدة وكندا	٣٨,٠	٣٣,٨	٢٦,٥
٣ - الرابطة الأوربية للتجارة الحرة EFTA	١٤,٧	١٣,٦	١٣,٤
التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية :			
١ - الدول العربية	٤,٩	٦,٦	٦,٠
٢ - مجلس التعاون الخليجى	٣,٠	٤,٦	٥,٨
٣ - اتحاد المغرب العربى	٠,٣	١,٠	٢,٥
- رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN	١٦,٨	١٨,٤	١٧,٨
- اتحاد التكامل الاقتصادى لدول أمريكا اللاتينية LAIA	١٣,٥	٨,٢	١٠,٦

المصدر احصاءات اتجاهات التجارة الخارجية ١٩٩٢ - صندوق النقد الدولى

حيث يتضح من بيانات الجدول ما يأتى :

- يحتل الاتحاد الأوربى أعلى نسبة فى التكتلات الاقتصادية بالنسبة للصادرات البيئية حيث يصل إلى ٦٠٪ تقريباً عام ١٩٩٠ ، وإذا كانت خطة الاتحاد الأوربى تتضمن ضم الرابطة الأوربية للتجارة الحرة فإنه من المتوقع زيادة حجم الصادرات البيئية بدرجة أكبر (يصل النصيبين معاً إلى ٧٣,٢٪) ولا شك ان هذه الزيادة الكبيرة تعكس ما سبق ان تناولناه من مجهودات الاتحاد التى بدأت منذ نهاية الخمسينات حتى الوقت الحالى والتى أتت ثمارها حالياً .
- يلاحظ ارتفاع التجارة البيئية بين دول النافتا لتصل إلى ٣٤٪ تقريباً ، وإذا أخذنا فى الاعتبار بداية سريان الاتفاقية عام ١٩٩٤ وما يترتب عليها من آثار فإنه يتوقع زيادة هذه النسبة بدرجة كبيرة فى المستقبل مما يؤثر على الشركاء التجاريين للدول الثلاث .
- توضح بيانات الجدول ارتفاع التجارة البيئية بين الدول العربية من ٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ٦٪ عام ١٩٩٠ ولا شك أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة للغاية ولا تعكس أية مجهودات لتشجيع التكامل الاقتصادى بين الدول العربية .
- يعتبر النمو فى التجارة البيئية لدول التعاون الخليجى ضئيلاً أيضاً من ٣٪ إلى ٦٪ ويعكس أيضاً المشاكل التى تواجه هذا التجمع الإقليمى وأهمها الانتقال به من منطقة التجارة الحرة منطقة الاتحاد الجمركى ثم التدرج به إلى الاتحاد الاقتصادى .
- لازالت أيضاً نسب التجارة لدول اتحاد المغرب العربى ضئيلة .
- تحتل التجارة البيئية لرابطة دول جنوب شرق آسيا نسبة ١٨٪ تقريباً عام ١٩٩٠ إلا أنه يتوقع نمو التجارة مستقبلاً بسبب العلاقات التجارية القوية مع الصين واليابان حيث لهذه الدول مجتمعة مصالح اقتصادية مشتركة فى توسيع نطاق علاقاتها التجارية الإقليمية والتنسيق بينها لاكتساب ثقل تجارى ومالى أمام التجمعات الاقليمية الكبرى ، وبالفعل تشير المؤشرات الاحصائية لتطور التجارة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا خلال التسعينات وكذلك بين الصين ودول شرق آسيا ذات الأغلبية السكانية من أصل صينى .
- اتجهت الصادرات البيئية بين اتحاد التكامل الاقتصادى لدول أمريكا اللاتينية إلى الانخفاض فى عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٠ ثم عادت للارتفاع مرة أخرى عام ١٩٩٠ ، وقد أوضحنا من قبل أنه يمكن ان تضم النافتا العديد من الدول فى أمريكا اللاتينية مما يرجح تزايد الصادرات البيئية بين دول النافتا .

وبعد فإن العرض السابق إنما يوضح ضعف وضع الدول العربية كمشروع للتكتل

مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الناجحة فى هذا المجال ، مما يتطلب أهمية دعم إمكانيات التكامل الاقتصادى بين الدول العربية ، ويا حبذا لو انضمت الدول الإسلامية إلى هذا التكتل ، ولا شك أن استغلال الموارد الاقتصادية على مستوى الدول الإسلامية ككل يمكن ان يسهم بدرجة كبيرة فى مواجهة تحدى التكتلات الاقتصادية .

ثانياً : أبعاد دورة أورجواى على الدول العربية :

يتعرض هذا الجزء للتعرف باتفاقية دورة أورجواى وأهم مقوماتها ثم زثر دورة أورجواى على الدول العربية :

(أ) مقدمة عن الجات :

بدأت الدول الرأسمالية فى تشكيل اقتصاد عالمى نشط ومنضبط الأداء وذلك من خلال انشاء بعض الموسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة لتشرف على النظام الاقتصادى العالمى فى مختلف المجالات فقد انشئ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، ثم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) .

(ب) هدف الجات :

يقتصر هدف الجات على تحرير التجارة الدولية عن طريق ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية بما يحقق التوازن بين حماية الصناعات الوطنية وتدفق التجارة الدولية بشكل مستقر وخلق الظروف المواتية لنمو ورفاهية الاقتصاد العالمى .

(جـ) نتائج دورة اوجواى :

كانت دورة اورجواى هى الدورة الثامنة فى سلسلة دورات الجات ومن أهم الموضوعات التى تم التوصيل اليها فى اتفاقيات دورة اورجواى الاخيرة هو تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الى منظمة دولية هى منظمة التجار الدولية WTO ، ومن أهم المعالم الأساسية فى دورة أورجواى .

جـ - ١ - تجارة السلع الزراعية .

جـ - ٢ - تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة .

جـ - ٣ - تجارة الخدمات .

جـ - ٤ - إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة .

جـ - ٥ - حماية حقوق الملكية الفكرية .

جـ - ٦ - المشتريات الحكومية (استكمالاً لما تم الاتفاق عليه فى دورة طوكيو) .

٢ - أثر دورة أورجواى على الدول العربية :

يتناول هذا الجزء تأثير أهم معالم دورة أورجواى على الدول العربية .

(أ) تجارة السلع الزراعية :

تم الاتفاق فى أورجواى على استبدال القيود الكمية بالقيود السعرية مع تخفيضها على مراحل واعفاء الدول الأقل نموا (الدول التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً) من تخفيض تعريفاتها الجمركية ، كما تم تخفيض دعم التصدير المباشر والدعم الجزئى واعفاء الدول الأقل نمواً من التخفيض ، مع وضع برنامج تعويض لهذه الدول من خلال المنح والمعونات الغذائية .

وبرغم هذه التسهيلات التى أعطيت للدول النامية والأقل نمواً إلا أن بعض الدراسات والمؤشرات دلت على أن أسعار بعض السلع الغذائية كالألبان والسكر والقمح والأرز واللحوم قد تزيد بنسبة ٤ - ١٠٪ بحلول عام ٢٠٠٣ [١] .

(ب) تجارة المنسوجات والملابس :

كانت تجارة المنسوجات والملابس تحكمها الاتفاقية الدولية للالياف والتى كانت تخصص حصص لكل دولة مصدرة بغض النظر عن ميزاتها التنافسية ، وقد تم الاتفاق فى دورة أورجواى على إزالة الحصص تدريجياً وزيادة معدلات نمو واردات الدول المستورة مع اعطاء معاملة تفضيلية للدولة الصغيرة والمصدرة لهذه السلع .

إن لصناعة المنسوجات والملابس أهمية خاصة فى اقتصاد كثير من الدول العربية مثل مصر ، والمغرب ، وتونس ، ولبنان ، والإمارات ، وسوريا .

حيث مثلت صادرات الغزل والمنسوجات والملابس ٣٠٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصنعة لتونس ، ٢٥٪ لسوريا ، ٢٧٪ لمصر ، ٢٠٪ المغرب ، ١٧٪ للبنان ، ٧٪ الامارات وذلك فى عام ١٩٩٠ [٢] .

1 - Antonios. Barandao. W. Martin, Implications of Agricaltural Trade Liberalization for the Developing Countries Economi, C A, 1995.

٢ - عزه رضوان ، آثار دورة أورجواى على تجارة الغزل والمنسوجات والملابس فى الدول العربية ، ورقة مقدمة لمؤتمر قسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة ١٩٩٦ .

كما تستوعب صناعة الغزل والنسيج قدرا كبيرا من العمالة وخاصة العمالة النسائية، وفى مصر بلغ عدد مؤسسات صناعة الغزل والنسيج والملابس ١٢٦٦ منشأة يمثل ١٨ ٪ من إجمالى عدد المنشآت فى الصناعة التحويلية وذلك عام ١٩٨٨ ، وقد استوعبت حوالى ٢٨٥,١ ألف عامل وعاملة بما يمثل ٢٨ ٪ من عدد المستخدمين فى الصناعة التحويلية ، وقد أسهمت صناعة الغزل والنسيج والملابس فى توليد ١٦ ٪ من القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية وذلك فى ذات العام [١] .

ونلاحظ زيادة عدد المنشآت فى صناعة المنسوجات والملابس فى كل من الاردن والمغرب ففى عام ١٩٨٨ بلغت عددها فى الاردن ٨٩٠ منشأة زادت إلى ١٤١٥ وفى المغرب زادت من ١١١٣ منشأة فى عام ١٩٨٨ إلى ١٤٥١ فى عام ١٩٩٠ .

كما بلغت نسبة المنشآت فى صناعة المنسوجات بالنسبة إلى عدد المنشآت فى الصناعة التحويلية ١٧,٩٪ ، ٧٢٪ ، ٢٤,٥٢٪ لمصر ، الاردن ، والمغرب على التوالى فى عام ١٩٨٨ ولكنها زادت فى عام ١٩٩٠ لتصل إلى ١٥,٥٪ للاردن ، ٢٥,٣٪ للمغرب فى نفس العام .

أما بالنسبة لتونس فإن قطاع النسيج يحتل مكانة مرموقة فى اقتصادها القومى إذ بلغت عدد المنشآت العاملة فى المجال ٢٤٠٠ منشأة يعمل بها أكثر من ٢٥٠ ألف عامل وعاملة أى أكثر من نصف العمالة فى الصناعات التحويلية ويستقطب هذا القطاع ما يزيد عن ٤٠٪ من الاستثمارات فى الصناعات التحويلية ، وقد احتلت تونس المرتبة الخامسة فى تزويد السوق الأوربية بالملابس الجاهزة ، بانجازها ٨,٦٪ من واردات الاتحاد الأوربى من هذه المنتجات وبلغت صادرات تونس من الملابس الجاهزة والنسيج ١٪ من الصادرات العالمية .

وفى الإمارات بلغ عدد مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود ١١٥ مصنعاً عام ١٩٩٢ وبنسبة ٩,٤٪ من إجمالى عدد المصانع القائمة بالصناعات التحويلية .

ويوضح جدول رقم (٤) صادرات الغزل والنسيج والملابس فى الدول العربية عام ١٩٩٠ مقارنة بصادرات السلع المصنعة .

---

1 - Industrial statistics year book 1991, Unied Nations, (New York) 1994.

جدول (٤)

صادرات الغزل والنسيج والملابس فى الدول العربية عام ١٩٩٠

مقارنة بصادرات السلع المصنعة

الدولة	قيمة إجمالى الصادرات مليون دولار	قيمة السلع الصناعية المصدرة ١ مليون دولار	نسبة السلع المصنعة فى إجمالى الصادرات	نسبة صادرات ملابس وغزل لإجمالى الصادرات
مجموعة الدول العربية:	١٢٧,٥٢	٢١٦٤٥	١٠	
الإمارات	٦٥٠٠	١٨٢٠	٢	١٠
الجزائر	١٥٢٤١	٦٠٩	١١	صفر
السعودية	١٤٤١٦	٣٤١٧	٢٤	صفر
العراق	١٦٨٠٩	٤٠٣٤	٥٠	صفر
عمان	٤٥٨	٣١١	٢٥	٦
الكويت	٨٣٠٠	٢٤٠٧	صفر	٥
ليبيا	١٤٢٥٨	صفر	٤٤	صفر
الأردن	١١٦٤	٥١٦	٦٩	٥
تونس	٣٤٨٩	٢٤١٣	١	٣٥
السودان	٤٠٠	٤	٣٧	١
سوريا	٤١٧٣	١٥٨٦	٤	٢٥
الصومال	١٣٠	٥	٥٠	-
لبنان	٢٣٠٠	١٢٦٥	٣٩	١٧
مصر	٢٩٨٥	١١٦٤	٤٥	٢٧
المغرب	٤٢٦٣	١٩٦١	١	٢٠
موريتانيا	٦٤٨	٢٨	٧	-
اليمن	١٥٠٠	١٠٥		٥

١٥٢ المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ - ملحق ٣ / ٢٢ ص ٣٧٦

(جـ) تجارة السلع المصنعة :

تتمثل أهم المعالم الأساسية لدورة أورجواى فى تجارة السلع المصنعة فيما يلى :

- تم تحرير تجارة جميع السلع المصنعة من كافة القيود الكمية والغاؤها واستبدالها بالرسوم الجمركية .
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة تدريجياً حتى يتم الغاؤها نهائياً فى نهاية الفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات تبدأ من عام ١٩٩٥ وتنتهى عام ٢٠٠٥ وبعدها تصبح جميع السلع المصنعة معفية من الرسوم الجمركية ويدخل العالم بعد ذلك عالم التبادل السلعى بدون رسوم .
- حرية بيع أى منتج فى الدول الأعضاء مباشرة إلى المستهلك فى الدول الأعضاء بدون وجود أى وسيط وكيل أو موزع كطرف ثالث .
- تنص اتفاقية الجات بأن تخفض الدول المتقدمة تعريفتها الجمركية بنسبة ٣٣٪ على السلع الصناعية المستوردة من الدول النامية إلى أن يتم الغاؤها فى مطلع عام ٢٠٠٠م [١] .

وجدول (٥) يوضح التغير فى الرسوم الجمركية حسب درجة التصنيع على واردات الدول الصناعية من الدول النامية .

ونلاحظ التخفيضات الكبيرة التى تتراوح ما بين ٤٧٪ - ٦٩٪ ستكون على بعض السلع مثل الأخشاب - المفروشات - المعادن - المعدات غير الكهربية والمنتجات المعدنية والكيماويات أما التخفيضات المحدودة ما بين ١٨٪ - ٢٥٪ فإنها ستطبق على المنسوجات والأسماك ومنتجات الجلود وهى منتجات تعتبر سلع تصديرية أساسية لمعظم الدول العربية [٢] .

- كما تنص اتفاقية الجات بأن تخفض الدول النامية تعريفتها الجمركية بنسبة ٢٤٪ على وارداتها سواء من الدول المتقدمة أو الدول النامية الأخرى إلى أن يتم الغاؤها نهائياً بمطلع عام ٢٠٠٥ .
- تترك اتفاقية الجات للمشترى الحرية الكاملة أن يختار ويشترى أفضل المنتجات المحلية والمستوردة حسب تفضيلاته بدون أى دخل من أى جهة سواء الدولة المنتجة أو المستوردة.

---

١ - محمد بلول ، دليل القارئ غير المتخصص إلى منهج اتفاقية الجات ، اقتصاديات الإمارات ، عدد ٦ - ١٩٩٦ .

٢ - ندوة النظام التجارى العالمى والاقتصاديات العربية ، السياسات والآثار والتحديات ومركز بحوث العلوم الاقتصادية - بنغازى - ليبيا ١٩٩٥ .

وبالتالى فإن تطبيق بنود اتفاقية أورجواى من شأنه أن يوسع فرص التصدير أمام المنتجات نصف المصنعة والنهائية وهو مما يزيد من فرص التشغيل فى القطاعات التى تتمتع فيها الدول العربية بالتنافسية .

جدول (٥) التغيير فى الرسوم الجمركية

حسب درجة التصنيع على واردات الدول الصناعية من الدول النامية لسلع

فئة السلعة حسب درجة التصنيع	متوسط الرسوم		
	قبل دورة أوراجواى	بعد دورة أوراجواى	نسبة التخفيض
كل السلع الصناعية (ماعدا النفط):			
الخامات الأولية	٢,١	٠,٨	٦١,٨
السلع نصف المصنعة	٥,٣	٢,٨	٤٧,٢
السلع النهائية	٩,١	٦,٢	٣١,٩
المجموع	٦,٨	٤,٣	٣٦,٨
المصادر الطبيعية (السلع الأساسية):			
الخامات الأولية	١٣	٢	٣٥,٥
السلع نصف المصنعة	٣,٥	٢	٤٢,٩
السلع النهائية	٧,٩	٥,٩	٢٥,٥
المجموع	٤	٢,٧	٣٢,٥

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد سبتمبر ١٩٩٥

(د) حقوق الملكية الفكرية :

المقصود بالملكية الفكرية حقوق المؤلف والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع والدوائر المتكاملة وبرامج الكمبيوتر ويعتبر هذا المجال مجالاً جديداً لأول مرة فى اتفاقيات محكمة فى إطار المنظمة الدولية للتجارة وقد كان التفاوض يتم بين كل من الدول الصناعية المتقدمة من ناحية والدول الصناعية الحديثة والدول النامية من ناحية أخرى .

ويرجع اهتمام تلك الدول فى الوقت الحالى لهذا الموضوع نتيجة للجوء العديد من الدول الصناعية الحديثة إلى إنتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية معروفة ومشهورة فى أسواق العالم . وقد أصبحت السلع المقلدة فى الثمانيات واحد من أهم مشاكل التجارة الدولية حيث ان عملية التقليد فى مجال الملكية الفكرية يؤثر تأثيرا سلبيا على تجارة الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة بنفس درجة تأثير بعض الانشطه والممارسات التجارية غير المشروعة ، وبالتالى فقد لجأت الدول الصناعية الى ممارسة عمليات التقليد عن طريق عمليات تشجيع الحكومات المختلفة على حماية الملكية الفكرية عن طريق سن قوانين وتشريعات وطنية فى هذا المجال والانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية .

(هـ) تجارة الخدمات :

تم ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية لأول مرة خلال دورة أورجواى الأخيرة ، وقد تضمنت خدمات النقل والتأمين والخدمات الفندقية والاتصالات السلكية والاسلكية وانتقال الأيدى العاملة اللازمة لتوريد الخدمات الاستشارية (المقاولات - الانشاء - التعمير - السياحة بكافة أشكالها والخدمات المهنية) .

وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من الالتزامات العامة ، تمثل المبادئ العامة للاتفاق من بينها شرط الدولة الأولى بالرعاية والوضوح والشفافية ، وذلك بجانب الالتزامات التى تحددها كل دولة من الدول المشاركة فى الاتفاق والتى تلتزم بتحريرها وذلك بالسماح لموردى الخدمات الأجانب بدخول أسواقها سواء عن طريق تواجدهم التجارى فى أراضيها مع السماح لهم بتقديم خدماتهم عبر الحدود دون حاجة للتواجد تجارياً وقد أعطى الاتفاق فترة انتقالية للدول النامية لمدة خمس سنوات لتوفيق أوضاعها قبل الالتزام بتنفيذ هذه الاتفاقية ، كما يقضى الاتفاق بانشاء مراكز اتصالات خلال عامين من بدء تنفيذ الاتفاقية لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات اللازمة عن أسواق الخدمات فى الدول المتقدمة [1] .

ان أوجه التقدم السريع فى الاتصالات السلكية والاسلكية وفى تكنولوجيا المعلومات ستساعد على توسيع حدود القدرات التجارية فى مجال الخدمات ، وهى العنصر الاسرع نمواً سواء فى مجال التجارة أو الاستثمار الأجنبى المباشر . وقد بدأت تتفتح أمام الدول النامية (من ضمنها الدول العربية) مسارات جديدة واعدة للصادرات . وخاصة فى مجال الخدمات كثيفة العمالة مثل تجهيز البيانات واعداد برامج الكمبيوتر والخدمات

١ - أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة ، قضايا التنمية والتخطيط مرجع سابق ، ص ٥٥ .

المهنية والمكتبية - والتى يمكنها وحدها مضاعفة صادرات الخدمات التجارية لهذه البلدان التى تقدر الآن بنحو ١٨٠ مليار دولار [١] .

فمن المألوف الآن أن نجد شركة ترجمة فى الولايات المتحدة تستخدم الفاكس لتنقيح ترجمة من قبل مترجمين فى الهند ، انهم أقل أجراً ومعروفون بلغتهم الانجليزية الرفيعة ، وهكذا لم يعد المكان الذى يوجد فيه الإنسان مهما إذا كان مرتبطاً بالعالم من حوله والذى أصبح كما يقال قرية كونية . وهذا الارتباط يؤهله للمساهمة من خلال استعمال احدث ما توصل إليه العالم فى مجالات الاتصالات .

وقد غيرت وسائل الاتصالات هذه من نوعية عمل المرأة ، أن كثيرات من اللواتى يخترن عدم الخروج إلى العمل للقيام بمهام البيت والأولاد أصبح بمقدورهن أن يعملن فى شركات فى أماكن أو ربما فى بلدان أخرى .

وبعد فإن العرض السابق إنما يوضح أنه سيكون لدورة أورجواى انعكاسات هامة على الدول العربية ، وان هذه الانعكاسات يمكن ان تكون إيجابية أو سلبية . ويتوقف هذا الأثر على قدرة الدول العربية على زيادة تنافسية السلع المنتجة بها واستغلال الموارد بشكل جماعى بدلاً من الشكل الفردى . هذا بالاضافة إلى إمكانية خفض الآثار لهما عن طريق زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية والإسلامية .

---

١ - ضيا ، قريش ، العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة - مجلة التمويل والتنمية - مارس ١٩٩٦ .

الجزء الثانى
خصائص الاقتصاديات العربية

تتمتع الدول العربية بالعديد من الخصائص الاقتصادية التى تؤثر على أدائها الاقتصادى ، ومن أهم هذه الخصائص :

أولاً : عدم تناسق عناصر الإنتاج :

لقد حدد الاقتصاديون عناصر الإنتاج بالموارد الطبيعية (الأرض وما تحتويه) والعمل ورأس المال والتنظيم ، ونجد أن عدم توافر عناصر الانتاج فى معظم الدول العربية بشكل متناسق وعدم إمكانية توفير العنصر المفقود (النادر) إلا بصعوبة يشكل صفة غالبة لاقتصاديات الدول العربية ، فنجد أن بعض االدول العربية غنية بالموارد المالية ولكنها تفتقر إلى الأيدى العاملة والخبرات وأخرى تمتلك الموارد الطبيعية ولكنها لا تملك رأس المال اللازم لإستخدام هذه الموارد .

ثانياً : إعتماد الاقتصاد العربى على نشاط تصديرى واحد :

إن معظم الدول العربية تعتمد على جانب واحد فقط من جوانب الإنتاج للتصدير ويمثل هذا الجانب أهمية كبرى بين غيره من الأنشطة التصديرية ومن أكبر الأمثلة على ذلك نجد البترول والقطن ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الذى يعتمد على تصدير منتج واحد فقط يكون عرضه للتأثير بصورة مباشرة عند وجود أى تغيرات فى هذا المنتج سواء كانت هذه التغيرات طبيعية مثل نضوب المادة المعدنية أو نتيجة للإصابة بالتلف كمحصول القطن مثلاً أو نتيجة عوامل خارجية كما حدث عندما تدهورت أسعار البترول .

ثالثاً : إنخفاض مستوى الدخل :

إذا استثنينا دول البترول الخليجية وليبيا حيث الدخول العالية ، فإن مستوى الدخل الفردى المنخفض هو السمة العامة لاقتصاديات بقية الدول العربية ، وما لذلك من آثار سلبية كثيرة أهمها إنخفاض الميل للإدخار ومعدل الاستثمار وبالتالى بطء النمو الاقتصادى .

رابعاً : التفاوت فى توزيع الدخل :

بالرغم من أن الدخول قد إرتفعت فى معظم الدول العربية عما قبل ، إلا أن هناك تركز ملموس فى الملكية داخل الدولة الواحدة .

خامساً : التبعية الاقتصادية للخارج : تظهر هذه التبعية من خلال المظاهر الآتية :

١ - زيادة الواردات من الخارج .

٢ - تكثيف عنصر الاعتماد على المصادر الأجنبية لشراء التكنولوجيا .

٣ - إعتماد الصادرات العربية على منتج واحد فى الغالب .

٤ - إعتماد متزايد على أسواق المال الأجنبية التى تستقطب الاحتياطيات العربية .

٥ - إنكشاف الأمن الغذائى العربى .

سادساً : إختلال الهيكل الإنتاجى :

يقاس الهيكل الانتاجى بالتوزيع النسبى للانتاج على الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ففى الدول المتقدمة يحتل الانتاج الصناعى نسبة كبيرة ومهمة ضمن الأنشطة الاقتصادية وأيضاً نمو هذا الانتاج بمعدلات أعلى من معدلات النمو فى الانتاج الزراعى بالرغم من أن بعض الدول المتقدمة مثل استراليا وكندا تلعب الزراعة دوراً مهماً فى اقتصادياتها وصادراتها .

أما فى الدول العربية يحتل قطاع الزراعة نسبة كبيرة ومهمة ضمن الأنشطة الاقتصادية ، بينما الأداء الصناعى لازال ضعيفاً وينمو ببطء . أما قطاع الخدمات من نقل وتخزين وتسويق فهو قطاع يتبع فى نموه قطاع الصناعة لأن الصناعة تحتاج إلى الخدمات السابقة بشكل أوسع .

ومع ذلك لا يمكن تعميم هذه الظاهرة حيث قد ينمو قطاع الخدمات بنسبة أعلى من نمو الصناعة . فعندما تسود البطالة فى القطاع الزراعى نتيجة العمالة الزائدة ولا تستطيع أن تنخرط فى القطاع الصناعى لذلك تتجه إلى قطاع الخدمات وخاصة تلك التى لا تحتاج إلى خبرات خاصة .

أما إذا نظرنا إلى الملامح الرئيسية المميزة لاقتصاديات الدول العربية المنتجة للبترول فنجدها مختلفة إلى حد ما عن باقى الدول العربية .

ولعل من أهم هذه الملامح :

١ - المصدر الرئيسى لمقومات المعيشة هو العائد من البترول حيث أنه المكون الرئيسى للدخل القومى فى هذه الدول .

٢ - يتحدد دور الدولة ونشاطها تبعاً لما يتحقق من عائدات البترول ، أى أن هناك علاقة طردية بين العائدات من تصدير البترول وبين درجة النشاط الاقتصادى .

٣ - يعتبر العرض المحلى من العمالة الماهرة محدود للغاية بالنسبة لاحتياجات التنمية ومتطلبات الحياة اليومية وبالتالى تعتمد هذه الدول على العمالة الوافدة من الخارج .

٤ - تزايد حجم ومستويات الإستهلاك الفردى الجارى وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة والسريعة فى عوائد النفط ، كما يترتب على الزيادة المضطردة على مر السنين ، أن أخذت أنماط الإستهلاك تعتمد بصورة مكثفة على إستيراد السلع والخدمات من الخارج ولا شك أن إتجاه الإستهلاك نحو الزيادة يحول دون الإفادة اللازمة من العائدات البترولية المتزايدة وذلك لأن قدراً كبيراً منها يأخذ طريقه متسرباً إلى العالم الخارجى .

وبصورة عامة نجد أن معظم الاقتصاديات العربية اقتصاديات متشابهة سواء فى نوعية الانتاج وأساليب الانتاج المستخدمة وأيضاً فى نوعية المشاكل التى تقابلها والتى من أهمها زيادة حجم المديونية وارتفاع معدل النمو السكانى وعدم استقرار قيمة الصادرات العربية وعدم كفاية الانتاج الغذائى العربى لسد الإستهلاك المطلوب .

الأداء الاقتصادى للدول العربية

اتسم الأداء الاقتصادى فى الدول العربية ككل بالتحسن فى عام ١٩٩٦م ، مقارنة بأداء السنوات الثلاث السابقة ، ويرجع هذا التحسن إلى النتائج الإيجابية التى حققتها برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى والهيكلى التى إنتهجتها غالبية الدول العربية فى السنوات الأخيرة ، كما يرجع أيضاً إلى إرتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام إلى مستوى لم تبلغه منذ عام ١٩٩١م وبالتالى زيادة قيمة العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للنفط، وزيادة مساهمة قطاع النفط فى الناتج المحلى الإجمالى .

ونعرض الآن من خلال مجموعة من المؤشرات الأداء الاقتصادى العربى وهذه المؤشرات هى :

أولاً : الناتج المحلى الإجمالى .

ثانياً : الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية .

ثالثاً : الصادرات والواردات .

ونتناول كل مؤشر من المؤشرات السابقة بالشرح والتحليل .

اولا: الناتج المحلى الإجمالى:

يقدر الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية فى عام ١٩٩٦م بنحو ٥٧٦,١ مليار دولار بالأسعار الجارية ، محققاً معدل نمو قدره ٨,٤ ٪ ، مقارنة بنحو ٥٣١,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٥م ومعدل نمو قدره ٦,٤ ٪ .

والجدول التالى يبين لنا الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية (بالأسعار الجارية) خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٦م) .

السنة	مليار دولار	معدل النمو السنوى ٪
١٩٨٥	٣٧٥,١	-
١٩٩٠	٤٦٦,٢	٤,٤
١٩٩١	٤٤٤,٨	٤,٦
١٩٩٢	٤٨٥,٩	٩,٢
١٩٩٣	٤٩١,٧	١,٢
١٩٩٤	٤٩٩,٥	١,٦
١٩٩٥	٥٣١,٣	٦,٤
١٩٩٦	٥٧٦,١	٨,٤

ويتضح لنا من الجدول السابق أن أعلى معدل لنمو الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية قد بلغ ٩,٢ ٪ عام ١٩٩٢م ولكنه تعرض للإنخفاض خلال أعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤م على التوالى وعاد للزيادة مرة أخرى عام ١٩٩٥م بمعدل نمو مستوى بلغ ٦,٤ ٪ ، زاد إلى ٨,٤ ٪ عام ١٩٩٦ .

وقد تباين الأداء الاقتصادى فيما بين الدول العربية فى عام١٩٩٦م ، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل النمو بالأسعار الجارية بالدولار قد إرتفع فى عشر دول وإنخفض فى تسع دول ، أما الدول التى إرتفع فيها ذلك المعدل فهى الإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتى والسعودية والسودان وعمان والكويت والمغرب واليمن ، وقد حققت هذه الدول نمواً بلغ معدله ١٠,٥ ٪ بالمقارنة مع معدل نمو بلغ ٤,٦ ٪ خلال عام ١٩٩٥م ، وبشكل الناتج المحلى الإجمالى لدول هذه المجموعة نحو ٥٦,٨ ٪ من مجمل الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية فى عام ١٩٩٦م .

أما الدول التى حققت معدل نمو بالأسعار الجارية بالدولار أقل من العام السابق فتضم كلا من الأردن وتونس وسوريا والعراق وقطر ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا ، وقد بلغ معدل نموها ٥,٩ ٪ بالمقارنة مع ٨,٧ ٪ خلال عام ١٩٩٥م ، ويشكل الناتج المحلى الإجمالى لدول هذه المجموعة حوالى ٤٣,٢ ٪ من مجمل الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية عام ١٩٩٦م .

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية فى الدول العربية :

نتحدث هنا عن الأهمية النسبية لكلا من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة للدول العربية .

الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الدول العربية :

أدى إكتشاف البترول فى الدول العربية إلى حدوث الكثير من التغيرات داخل قطاعات النشاط الاقتصادى فى هذه الدول وليس فقط على مستوى الدول العربية التى اكتشف فيها البترول .

وتواجه الزراعة العربية العديد من المشاكل لعل من أهمها :

- إختلاف موسمى فى هطول الأمطار مما يؤدى فى الغالب إلى إستغلال نصف الأراضى القابلة للزراعة والتى تزيد عن ١٠ ٪ من مساحة الدول العربية .
- صغر حجم المساحة الصالحة للزراعة حيث لا تتعدى ١٠ ٪ من مساحة الدول العربية ككل .
- صعوبة توفير الاحتياجات المائية لمعظم الدول العربية وذلك لمحدودية الأراضى التى تعتمد على الرى ولا تزيد نسبتها عن ٢٠ ٪ من الأراضى القابلة للزراعة .
- إنخفاض إنتاجية العامل الزراعى بسبب جهله وما يتعرضه من مشاكل تخص عملية تسويق منتجاته وفترة البطالة التى يعانى منها .

وللزراعة دوراً هاماً فى الاقتصاد القومى من أهم مظاهره توفير المزيد من المواد الغذائية لضمان إشباع الحاجة المتزايدة للغذاء ولا يتحقق ذلك بطبيعة الحال إلا من خلال الإهتمام بقطاع الزراعة .

فإذا لم ينجح قطاع الزراعة فى تحقيق زيادة فى المعروض من المواد الغذائية فسوف تحدث زيادة فى أسعار هذه المواد وما لذلك من أثر سلبى على عنصر الادخار ، حيث أن

زيادة الجزء من الدخل الموجه للإستهلاك بعد إرتفاع أسعار المواد الغذائية سوف يجعل الجزء الباقى منخفض وهو الذى يمكن أن يتحول إلى إدخار . وإذا قامت الدولة بالإعتماد على العالم الخارجى فى سد حاجتها من الغذاء نتيجة عدم كفاية الانتاج الوطنى ، فهذا يعنى مزيدا من الإعتماد على الخارج وزيادة حجم المديونية الخارجية والوقوف عثرة أمام خطط التنمية الطموحة فى تلك الدول التى لا يكفى انتاجها من الغذاء لسد حاجة أفرادها .

أيضاً يمكن من خلال قطاع الزراعة تحقيق المزيد من الصادرات وتوفير مزيد من النقد الأجنبى اللازم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، وبصفة عامة تزداد أهمية قطاع الزراعة فى ظل المجتمع الذى يعانى من وجود ندرة فى عنصر رأس المال وأيضاً فى النقد الأجنبى حيث أنها السبيل السريع لتخفيض الاعتماد على الخارج وتحقيق مزيد من الصادرات وما ينتج عن ذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد القومى ، ويتحقق ذلك من خلال سياسة زراعية مثلى لا يتوقف أثرها فقط على قطاع الزراعة ولكنها تمتد أيضاً إلى إمكانية تحقيق تطوير فى القطاع الصناعى .

ويعترض تطوير الزراعة العربية عدد من المعوقات الاقتصادية والمؤسسية والطبيعية، وتشمل مجموعة المعوقات الاقتصادية الاختلالات فى أسواق المنتجات أو تحديد أسعار الصرف أو فرض الضرائب ، كما أدت الاختلالات فى الأسواق إلى عدم وجود عامل جذب للقيام بالاستثمار فى القطاع الزراعى ، وتضم هذه المجموعة أيضاً انخفاض مستوى الادخار نظراً لمستوى الدخل المنخفض فى عدد من الدول العربية ، وأيضاً ضعف الحوافز الاستثمارية فى القطاع الزراعى .

أما المعوقات المؤسسية فتضم ضعف الاستثمارات الموجهة إلى مؤسسات البحث العلمى والتعليم ونقل نتائج البحث العلمى إلى المزارع ، وضعف آليات التنسيق فيما بين الجهات البحثية القطرية - على مستوى الدول ، وكذلك عدم كفاءة وكفاية المؤسسات الخاصة بالارشاد الزراعى نظراً للأولوية المتدنية التى تعطى لها من حيث التمويل والتوظيف والآليات .

أما المعوقات الطبيعية فتتمثل فى ملوحة التربة وفقر خصائصها والتجريف والتعرية ووعورة التضاريس ، وقلة سقوط الأمطار وتذبذبها والذى له انعكاسات مباشرة على حجم الإنتاج .

مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى العربى

لتوضيح دور (مساهمة) الزراعة فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى العربى ، علينا أن لا تضع كل الدول العربية فى سله واحدة أو تصنيف واحد . حيث أن هناك دول يكون نشاطها الرئيسى البترول والصناعات الاستخراجية ، وأخرى لا يمثل لها البترول أهمية كبرى ولكنها تمارس نشاطاً إنتاجياً آخر ، وأيضاً هناك دول عربية تمثل لها الزراعة النشاط الرئيسى والأكثر أهمية .

ويقدر الناتج الزراعى العربى عام ١٩٩٦ بنحو ٧٥ مليار دولار بالأسعار الجارية ، أى بزيادة تعادل حوالى ٨,٦٪ عن عام ١٩٩٥ وتعزى هذه الزيادة إلى نتائج السياسات الزراعية التى يطبقها عدد كبير من الدول العربية فى اطار برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادى الرامية إلى تحرير أسعار السلع الزراعية وأسعار الصرف وازالة القيود على التصدير ، بالاضافة إلى تحسن هطول الأمطار والظروف المناخية فى عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ .

وقد ظلت مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية عند مستواها فى عام ١٩٩٥ والبالغ نحو ١٣٪ وان كانت هذه المساهمة قد تدرجت فى الزيادة منذ عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٦ . حيث بلغت ٨,٩٪ . ١١,٨٪ . ١٣٪ . ١٣٪ خلال السنوات ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ على الترتيب .

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالى : مليار دولار

بيـــــان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	معدل النمو ٪ ٩٠ - ١٩٩٦	نسبة التغير ٪ ٩٥ - ١٩٩٦
الـنـــاتج الـــزراعـــى	٣٣,٤	٥٤,٩	٦٩,١	٧٥	٥,٤	٨,٦
الناتج المحلى الإجـمـالى	٣٧٥,١	٤٦٦,٢	٥٢١,٢	٥٧٦,١	٣,٦	٨,٤
نسبة الناتج الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالى ٪	٨,٩	١١,٨	١٣	١٣		

ويمثل القطاع الزراعى مركزاً هاماً فى الهيكل الاقتصادى لعدد من الدول العربية ، إذ يمثل ناتجه الإجمالى فى ست من الدول ذات الموارد الزراعية حوالى ٧٥,٣٪ من إجمالى الناتج الزراعى للوطن العربى وعلى مستوى الدول العربية فرادى ، يحتل القطاع الزراعى

فى العراق وفق لتقديرات الناتج الزراعى العربى لعام ١٩٩٦ المركز الأول بالنسبة لمساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى ، حيث بلغت نسبته ٣٤,٤٪ ، يليه السودان بنسبة ٣٣٪ ، ثم سوريا بنسبة ٢٧,١٪ ، وموريتانيا بنسبة ٢٣,٧٪ ، وتتراوح مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى بين ٧,٠٪ ، ٣٪ فى الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل الكويت وقطر والبحرين والامارات وعمان .

أما إذا تحدثنا عن مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الدول العربية من خلال تلك الدول إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى :

وتشمل الدول العربية المنتجة للبترول وتضم ليبيا ، الإمارات ، البحرين ، الجزائر ، السعودية ، العراق ، عمان ، قطر .

المجموعة الثانية :

وتشمل الدول العربية الأخرى وتضم مصر ، الأردن ، تونس ، السودان ، سوريا ، المغرب ، اليمن ، لبنان .

ففى المجموعة الأولى :

بلغت أعلى مساهمة لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى العراق بنسبة ٣٣,٢٪ ، ٣٤,٨٪ عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على الترتيب ، أما أقل دولة ساهم قطاعها الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ فهى الكويت ، البحرين ، قطر بنسبة ٠,٣٪ ، ١,١٪ ، ١,١٪ على الترتيب أما خلال عام ١٩٩٤ فكانت أدنى مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى من جانب قطاع الزراعة كانت على الترتيب ٠,٣٪ ، ١٪ ، ٢,٣٪ فى كلا من الكويت والبحرين وعمان .

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالى :

مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى

الدول العربية المنتجة للبترول خلال عامى (١٩٩٣ - ١٩٩٤)

السنة	الإمارات	البحرين	الجزائر	السعودية	العراق	عمان	قطر	الكويت	ليبيا
١٩٩٣	٢,٤٪	١,١٪	١٠,٩٪	٦,٨٪	٣٣,٢٪	٣,٣٪	١,١٪	٠,٣٪	٧,٥٪
١٩٩٤	٢,٦٪	١٪	٩,٦٪	٧٪	٣٤,٨٪	٢,٣٪	٣,٣٪	٠,٣٪	٧,٢٪

أما فى الدول العربية غير البترولية فنجد ان أعلى مساهمة لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ قد تحققت فى السودان بنسبة ٣٤,١٪ ، ٢٢,٧٪ على الترتيب .

ويلى السودان سوريا ولكن بنسبة أقل بلغت ٢٩,٩٪ عام ١٩٩٣ ، ٢٨,٦٪ عام ١٩٩٤ ، أما أقل دولة ساهم فيها قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى المجموعة الثانية للدول العربية فكانت فى الاردن بنسبة ٧٪ ، ٦,٧٪ عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على الترتيب .

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالى :

مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى

فى الدول العربية غير البترولية خلال عامى (١٩٩٣ - ١٩٩٤)

السنة	الأردن	تونس	السودان	سوريا	مصر	المغرب	اليمن	لبنان
١٩٩٣	٧٪	١٥,٦٪	٣٤,١٪	٢٩,٩٪	١٥,٩٪	١٥٪	١٨,١٪	١٨,٢٪
١٩٩٤	٦,٧٪	١٣,٨٪	٢٢,٧٪	٢٨,٦٪	١٦,٢٪	١٩,٥٪	٧,٩٪	٧,٨٪

مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى :

يعتبر قطاع الصناعة بشكل عام ضعيفاً فى معظم الدول العربية حيث لم تتمكن الصناعة العربية من أن تحتل درجة أهمية عالية فى النشاط الاقتصادى إلا بعد حصول الدول العربية على استقلالها السياسى ، ذلك لأن الفترة السابقة على الاستقلال كانت تمثل

قمة الاستغلال لاقتصاديات الدول العربية من جانب الاستعمار والذى سعى إلى جعل تلك الدول مصدر متجدد ورخيص للمادة الأولية وبصفة خاصة الزراعية منها ، وفى نفس الوقت سوقاً لتصريف منتجاته الصناعية التى لا يستوعبها السوق الوطنى للدول الكبرى ، ولذلك فقد قام الاستعمار بوضع العديد من العراقيل والعقبات التى تحول دون تحقيق أى نمو أو تقدم فى قطاع الصناعة داخل المنطقة العربية .

وتلعب الصناعة دوراً هاماً فى اقتصاديات الدول بصفة عامة ، لدرجة أنها يمكن ان تتخذ كمؤشر لقياس درجة التخلف والتقدم حيث ان لها دوراً كبيراً فى توفير فرص العمل داخل المجتمع وأيضاً المساهمة فى تحقيق الدخل القومى .

السمات الأساسية المميزة للصناعة العربية :

١ - انخفاض نصيب القطاع الصناعى فى إجمالى الناتج المحلى لمعظم الدول العربية باستثناء الدول الرئيسية المصدرة للبترول حيث يزداد فيها نصيب الصناعة الاستخراجية وليس التحويلية .

٢ - عدم توافر العمالة الصناعية بالمهارة المطلوبة ، وذلك نتيجة لحداثة عهد معظم الدول العربية فى الاهتمام بقطاع الصناعة وأيضاً نتيجة لعدم الاهتمام ببرامج التدريب والتعليم الفنى .

والجدول التالى يوضح مساهمة الصناعة الاستخراجية والتحويلية فى الناتج المحلى العربى

خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٦)

مليار دولار

السنة	الصناعة الاستراتيجية			الصناعة التحويلية			إجمالى القطاع الصناعى		
	القيمة المضافة	معدل النمو٪	المساهمة فى الناتج٪	القيمة المضافة	معدل النمو٪	المساهمة فى الناتج٪	القيمة المضافة	معدل النمو٪	المساهمة فى الناتج٪
١٩٨٥	٩٧,٩	-	٢٦,١	٣٤,٥	-	٩,٢	١٣٤,٤	-	٣٥,٣
١٩٩١	١١٠,٢	-	٢٣,٦	٤٧,١	-	١٠,١	١٥٧,٣	-	٣٣,٧
١٩٩٢	١٠٥,٢	٨,١	٢١,٨	٥٠,٣	٨,٨	١٠,٤	١٥٦,١	-	٣١,٢
١٩٩٣	٩٦,٣	٩	١٩,٦	٤٩,٣	٢	١٠	١٤٥,٦	٦,٧	٢٩,٦
١٩٩٤	٩٢,٩	٣,٥	١٨,٦	٥٢,٣	٦,١	١٠,٥	١٤٥,٢	,٣	٢٩,١
١٩٩٥	١٠٠,٥	٨,٢	١٨,٩	٥٦,٥	٨	١٠,٦	١٥٧	٨,١	٢٩,٥
١٩٩٦	١١٩,٩	١٩,٣	٢٠,٨	٦١,٨	٩,٤	١٠,٧	١٨١,٧	١٥,٧	٣١,٥

٣ - تركيز معظم النشاط الصناعى العربى فى صناعات بدائل للواردات وبالتالى فهى فى الغالب والنسبة الأكبر من إنتاجها يكون مخصص للسوق الوطنى وليس للتصدير ، مع ملاحظة أن الصناعة التحويلية العربية تقوم معظمها على تصنيع المادة الأولية التى تتوافر بكل دولة مثل البترول والحديد والنحاس والقطن . أيضاً تخدم الصناعة التحويلية أغراض الاستهلاك النهائى سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر مثل مواد البناء والأسمدة والمستحضرات الطبية ومعظم الصناعات التحويلية العربية فى معظمها حديثة العهد كما أن مساهمتها فى توليد الناتج القومى وتقديم فرص عمل مازالت محدودة حيث لا تتجاوز مساهمتها فى تكوين الناتج القومى عن ٢٠٪ فى أحسن الحالات ، كما لا يزيد عدد المشتغلين بها على ١٠٪ من إجمالى العمالة العربية .

٤ - صعوبة وجود الصناعات الثقيلة والآلات فى القطاع الصناعى داخل الدول العربية ، ويرجع ذلك إلى عدم توافر الأساليب التكنولوجية المطلوبة ، وذلك لوجود فجوة تكنولوجية كبيرة بين الدول العربية والدول المتقدمة صناعياً .

٥ - انخفاض مستوى كفاءة وخبرات الأجهزة الفنية والإدارية التى تتولى إدارة المشروعات الصناعية فى غالبية البلدان العربية .

ويتأثر الأداء الصناعى العربى بشدة بالتغيرات التى تحدث فى نشاط الصناعة الاستخراجية على وجه الخصوص نتيجة لمساهمته الكبيرة فى ناتج القطاع الصناعى ولاعتماد هذا القطاع فى العديد من الدول العربية على منتجات هذا النشاط كمادة أولية للإنتاج والتصدير وكمصدر رئيسى للتمويل والاستثمار فى مشاريع القطاع ومشاريع التنمية فى القطاعات الأخرى .

وقد استمر التحسن فى أداء القطاع الصناعى العربى خلال عام ١٩٩٦ وبلغ معدل نموه نحو ١٥,٧٪ وهو ما يقارب ضعف معدل نموه فى العام السابق (١٩٩٥) البالغ ٨,١٪ وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعى خلال عام ١٩٩٦ حوالى ١٨١,٧ مليار دولار بالأسعار الجارية مقارنة بحوالى ١٥٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ . وتتبع معظم التغيرات الرئيسية فى هذا القطاع من التغيرات فى الصناعات الاستخراجية وخاصة عمليات إنتاج وتسويق النفط والغاز وهما المادتان الرئيسيتان فى هذه الصناعة لارتباطهما بالطلب الخارجى ، ومن ثم تأثرهما بتقلبات الأسواق العالمية من حيث الأسعار والكميات .

ونظراً لاستمرار التحسن فى أسعار النفط خلال عام ١٩٩٦ فإن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة فى معدل نمو القطاع الصناعى هذا العام يعود إلى هذه الزيادة فى أسعار النفط ، اضافة إلى استمرار النمو فى أداء الصناعات التحويلية خلال العامين السابقين .

وقدرت قيمة الناتج للصناعة الاستخراجية بحوالى ١١٩.٩ مليار دولار عام ١٩٩٦ مقارنة بحوالى ١٠٠.٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، بينما قدرت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى العربى بحوالى ٢٠.٨٪ .

أما الصناعة التحويلية فقد ارتفعت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى العربى إلى حوالى ١٠.٧٪ وارتفعت قيمة ناتجها إلى حوالى ٦١.٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ مقارنة بنحو ٥٦.٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ وبنسبة مساهمة بلغت ١٠.٦٪ ، ويعود ذلك إلى تراجع صادرات النفط وازدياد قيمة الناتج المحلى الإجمالى فى الوقت نفسه وتفاوت حصة الصناعة الاستخراجية فى الدول العربية بين (٢٠٪ - ٤٥٪) من الناتج المحلى الإجمالى فى كلا من : الامارات والبحرين والجزائر والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن . أما فى الأردن وتونس وسوريا ومصر والمغرب وموريتنيا فتقع النسبة بين (٢٪ - ١٢٪) .

ونجد أنه فى المقابل فإن مساهمة الصناعة التحويلية لاتزال ضئيلة نسبياً سواء فى الدول النفطية أو غير النفطية ، إذ أنها تتراوح بين (١٦٪ - ١٩٪) من الناتج المحلى الإجمالى فى البحرين وتونس ومصر والمغرب ، وتتراوح بين (٧٪ - ١٣٪) فى سوريا وموريتانيا وليبيا ولبنان والكويت والعراق والسودان والسعودية واليمن والجزائر والامارات والأردن ، وأقل من ٥٪ فى كل من عمان وجيبوتى .

تطور الصادرات والواردات فى الدول العربية :

يحتل تطور الصادرات والواردات أهمية كبرى فى تحليل الأداء الاقتصادى ذلك أن نمو الصادرات إنما يعنى تنافسيه للسلع المنتجة فى الداخل وقدرة الجهاز الإنتاجى على تحقيق هذه التنافسية ، على حين تعكس الواردات قدرة الدولة على توفير احتياجاتها ، وإذا ما نظرنا إلى تطور الصادرات والواردات العربية بصورة عامة نلاحظ أن إجمالى حصيلة الدول العربية من صادرات السلع والخدمات قد ارتفع فى عام ١٩٩٦ بنحو ١٢,٦٪ ليصل إلى ٢٠٩.٢مليار دولار بالأسعار الجارية ، أى ما يعادل نحو ٣٦.٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ذلك العام .

ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع عوائد الصادرات النفطية مع ارتفاع صادرات السلع والخدمات من الدول العربية غير النفطية .

وتتباين إمكانيات الدول العربية التصديرية تبعاً لمرونة هياكلها الإنتاجية وهذا يؤدى بطبيعة الأمر إلى تباين نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى من دولة إلى

أخرى ، فقد بلغت هذه النسبة بالأسعار الجارية خلال عام ١٩٩٦ نحو ١٢١٪ فى البحرين، ٨٣٪ فى جيبوتى ، وتراوحت بين ٤٨٪ ، ٧٧٪ فى كلا من الامارات ولبنان والكويت والأردن وقطر . أما فى بقية الدول العربية الأخرى فقد تراوحت هذه النسبة بين ٤٪ ، ٤٣٪ .

وعلى الرغم من اتساع حركة الصادرات العربية فى الوقت الحاضر ، حيث تضاعفت قيمتها خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بما كانت عليه فى عام ١٩٨٦ ، فإن معظم الدول العربية مازال يعتمد على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير ، تقتصر على سلعة أو سلعتين رئيسيتين لكل بلد عربى .

وهذا يعبر عن خلل مزمن فى التركيب الهيكلى للقاعدة الإنتاجية ويستدعى مضاعفة الجهود العربية لتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية السلعية وخلق الفرص الملائمة لتنويع الصادرات العربية ، وبالتالى إعادة هيكلة وتركيب التجارة الخارجية العربية ، مع الاستمرار فى إنتهاج مسار التصحيح الاقتصادى لتحرير التجارة .

أما واردات السلع والخدمات :

فتقدر للدول العربية ككل بنحو ١٨٨,٧ مليار دولار بالأسعار الجارية فى عام ١٩٩٦ ، بزيادة قدرها ١٣,٩ مليار دولار عن العام السابق ، وتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ٣٢,٨٪ ، مقارنة بنحو ١٥٠,٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، أى ما نسبته ٣٢,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال العام نفسه .

وتتباين نسبة الواردات إلى الناتج المحلى فى الدول العربية تبعاً لتباين مستويات الدخل فيها ، وتباين تكوين هيكلها الإنتاجى ومرونته فى مواجهة الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية بشكل خاص ، وقد بلغت هذه النسبة بالأسعار الجارية خلال عام ١٩٩٦ نحو ١١٩٪ فى جيبوتى ، ١٠١٪ فى لبنان ، وتراوحت بين ٨٦٪ ، ٤١٪ فى البحرين والأردن والإمارات وتونس وموريتانيا واليمن ، أما بالنسبة لباقى الدول العربية فتتراوح النسبة بين ٣٩٪ ، ١,٪ .

وكما هو الحال فى الصادرات فإن الخلل فى القاعدة الإنتاجية فى الدول العربية يؤثر سلباً على اعتماد هذه الدول على الأسواق الخارجية فى استيراد معظم السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية . وتتضح درجة هذا الخلل بتوجيه الموارد المالية نحو الخارج لتوفير السلع الضرورية لمقابة المستوى الاستهلاكى العالى ، وذلك بدلاً من توجيهها نحو المساهمة فى توفير متطلبات عملية التنمية وتحقيق التنوع الإنتاجى .

التجارة الخارجية للدول العربية

شهدت التجارة العربية تحسناً ملحوظاً فى قيمتها الإجمالية خلال عام ١٩٩٦ متجاوزاً معدلات نموها السنوية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) ، حيث بلغ معدل نموها حوالى ٩٪ عام ١٩٩٦ ، مقارنة مع متوسط نمو سنوى بلغ ٣,١٪ خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) .

التجارة الخارجية العربية (١٩٩٠ - ١٩٩٥)

بيان/السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	٩٥/٩٠	١٩٩٦
الصادرات	١٤٠,٣	١٢٨,١	١٣٤,٢	١٢٨,٣	١٣١,٤	١٤٧,٩	١٦٧,٤	١,١	١٣,٢
الواردات	١٠٣,٢	١٠٨,٣	١٢٤,١	١٢٣,٣	١٢٢,٤	١٣٥,٧	١٤١,٨	٥,٦	٤,٤
التجارة الإجمالية	٢٤٣,٥	٢٣٦,٤	٢٥٨,٣	٢٥١,٦	٢٥٣,٨	٢٨٣,٦	٣٠٩,٢	٣,١	٩,٠

ومن الملاحظ أن الواردات قادت النمو فى التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ، حيث نمت بمتوسط سنوى بلغ ٥,٦٪ مقارنة مع معدل النمو الذى حققته الصادرات العربية خلال تلك الفترة والبالغ ١,١٪ ، ولقد ساهم فى نمو الواردات ارتفاع أسعار السلع الغذائية والرأسمالية حيث تتميز هذه السلع بانخفاض مرونة الطلب عليها فى الدول العربية .

أما عن نمو التجارة الخارجية خلال ١٩٩٦ فيعود بشكل أساسى إلى النمو الذى حققته الصادرات العربية الإجمالية ، حيث سجلت معدل ١٣,٢٪ مقارنة مع ٤,٤٪ للواردات العربية الإجمالية . ولقد أدى انتعاش الصادرات العربية خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، والذى يعود جزء منه إلى ارتفاع أسعار النفط ، وجزء آخر إلى تحسن أداء الصادرات العربية ، إلى زيادة معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى وبالتالى زيادة الطلب على الواردات ، وهذا ما جعل نمو الواردات مرتفعاً خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ بالمقارنة مع الأعوام السابقة .

ومما يدل على أهمية التجارة الخارجية فى النشاط الاقتصادى للدول العربية ، ان نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ككل بلغت

٥٢,٣٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٦) . وهى تتعدى هذه النسبة فى غالبية الدول العربية النفطية . ولعل ذلك يبرز أهمية العمل على اقامة منطقة التجارة الحرة العربية لزيادة التعاون والتبادل التجارى بين الدول العربية والمحافظة على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى . ويتضح ذلك من خلال الجدول التالى :

نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلى الإجمالى

للدول العربية (١٩٩٣ - ١٩٩٦)

مليار دولار

السنوات / البيـــــان	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	متوسط الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦
الناتج المحلى الإجمالى	٤٩١,٧	٤٩٩,٥	٥٣١,٣	٦٧٥,١	٥,٤ ٪
التجارة العربية الإجمالية	٢٥١,٦	٢٥٣,٨	٢٨٣,٦	٣٠٩,٢	٧,١ ٪
نسبة التجارة العربية / الناتج المحلى الإجمالى٪	٥١,٢	٥٠,٨	٥٣,٤	٥٣,٧	

التجارة العربية البينية

استمر نمو قيمة التجارة العربية البينية عام ١٩٩٦ وللعام الثالث على التوالى ، فبعد أن سجلت قيمة التجارة البينية ، زيادة تقدر نسبتها بنحو ٧٪ عام ١٩٩٤ ، قفزت قيمة هذه الصادرات إلى ما يزيد عن ١٥٪ عام ١٩٩٥ . وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمتها بنسبة تبلغ نحو ٨٪ عام ١٩٩٦ .

وفى الجانب الآخر ، سجلت الواردات العربية البينية ، معدل نمو بلغ فى المتوسط ١٣,٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ وهو أعلى من متوسط معدل النمو الذى سجلته الصادرات العربية البينية خلال الفترة نفسها .

وبالنسبة لتطور التجارة البينية على مستوى الدول العربية فرادى وبناء على التقديرات الأولية ، فقد سجلت الصادرات البينية أعلى معدلات نمو عام ١٩٩٦ فى السودان (٤١٪) ثم لبنان (٣٤٪) فقطر (١٩٪) ، وكلا من السعودية والكويت (١٦٪) وعمان (١١٪) فى حين سجلت أعلى تراجع فى الجزائر (٢٠٪) ثم اليمن (١٨٪) وتونس (١٦٪) فسوريا (١٤٪) فالمغرب (٩٪) .

ويعزى الانخفاض الملحوظ فى الصادرات البينية لتونس إلى تراجع صادراتها إلى الجزائر بنسبة تقدر بـ ٤٦٪ ، علماً ان الجزائر تعتبر الشريك التجارى الأول لتونس ضمن مجموعة الدول العربية ، أما بالنسبة لليمن ، يعزى التراجع إلى انخفاض الصادرات إلى مصر بنسبة ٣٢٪ عام ١٩٩٦ ، علماً ان مصر تعتبر الشريك التجارى الأول لليمن من بين مجموعة الدول العربية .

أما على صعيد مساهمات الدول فى التجارة البينية ، فتأتى السعودية فى جانب الصادرات فى المرتبة الأولى ، حيث بلغت حصتها من الصادرات العربية البينية عام ١٩٩٥ حوالى ٤١٪ تلتها الامارات بنسبة ١٣٪ ، ثم سوريا بحوالى ٩٪ ، والاردن بنسبة ٥٪ .

والجدول الآتى يبين قيمة ونمو التجارة العربية البينية والإجمالية

بيـــان	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥
الصادرات العربية البينية	١٠,٤	١١,٠	١٢,٧	١٣,٧	٥,٨	١٥,٤	٧,٩	١٠,٥
الواردات العربية البينية	١١,٣	١١,٥	١٣,٥	١٤,٩	١,٨	١٧,٤	١٠,٤	٩,٣
الصادرات الإجمالية	١٢٨,٣	١٣١,٤	١٤٧,٩	١٦٧,٤	٢,٤	١٢,٦	١٣,٢	٧,٤
الواردات الإجمالية	١٢٣,٣	١٢٢,٤	١٣٥,٧	١٤١,٨	,١	١٠,٩	٤,٤	٤,٩

منطقة التجارة الحرة العربية

إن التغيرات على الساحة الدولية أملى على الدول العربية انشاء منطقة تجارة حرة عربية حتى تستطيع التعامل مع تلك المتغيرات والاستفادة من إيجابياتها والتقليل من سلبياتها .

ويأتى على رأس هذه التغيرات إقرار اتفاقيات جولة أورجواى ، للمفاوضات التجارية التى أدت إلى إنشاء نظام تجارى جديد يرتكز على آلية السوق ويهدف إلى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح الأسواق أمام الصادرات من جميع الدول . وكذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية ، والتوجه العالمى لإنشاء تكتلات اقتصادية كبرى وهو الأمر الذى سمحت به نتائج جولة أورجواى ، حين استثناتها من حكم الدولة الأولى بالرعاية ، فالاتفاقيات الثنائية لم يعد لها مجال فى اطار النظام التجارى الدولى الجديد ، إذ ان الدول الأطراف فيها ملزمة بتعميم ما تتيحه هذه الاتفاقيات من اعفاءات وما تقدمه من امتيازات على بقية الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية . علماً بأن الدول العربية يربطها بعضها ببعض أكثر من مائة اتفاقية تجارية ثنائية تعطى بعض الامتيازات والاعفاءات التجارية للسلع المتبادلة فيما بينها .

وتشكل هذه التغيرات فى حد ذاتها احد مقومات فرص النجاح بالنسبة للبرنامج التنفيذى لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية باعتبارها تشكل حافزاً وعامل ضغط فى أن واحد على الدول العربية للسعى لإنشاء هذه المنطقة للحفاظ على مصالحها التجارية والقومية .

وقد أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية فى دورته التاسعة والخمسين بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ قراره رقم ١٣١٧ ، بالموافقة على البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، ويجسد هذا القرار الارادة السياسية العربية الجماعية المتعلقة فى قرار مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة (يونيو ١٩٩٦) ، ويدل هذا القرار على أهمية مدخل التجارة فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى .

ويهدف القرار رقم ١٣١٧ إلى اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال فترة عشرة سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١ ، بحيث يتم خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب متساوية إلى ان تلغى بالكامل فى نهاية الفترة المحددة لاقامة منطقة التجارة الحرة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

المصادر

١ - د. يونس أحمد البطريق «الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية» دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٢ - د. عدنان بسيسو «أضواء على الاقتصاديات العربية» دار العرب للبستانى، القاهرة، ١٩٩٢.

٣ - التقرير الاستراتيجى العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الأهرام، سنوات مختلفة.

٤ - د. محمد الصقور وآخرون «قضايا التنمية العربية» دار عمان، الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

٥ - د. محمد لبيب شقير «الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٦ - د. فرهندة جلال «التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠» بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

٧ - اشكالية الزراعة العربية «رؤية اقتصادية معاصرة»، د. سالم توفيق «مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

٨ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، سنوات مختلفة.

ملحوظة: جميع الجداول الموجودة من المصدر رقم ٨ وهو التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سنوات مختلفة.

٩ - تقرير عن التنمية فى العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر سنوات مختلفة.

١٠ - د. سعيد النجار «الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينيات» القاهرة، دار الشروق، ١٩٩١.

١١ - «دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربي» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

الجزء الثالث : التغيرات الهيكلية والنمو فى تركيا ومصر

المبحث الأول : التغيرات الهيكلية والنمو فى تركيا

مقدمة :

فى هذا الجزء من البحث سنوضح أولاً وفى أطار نظرى صورة مبسطة عن مسيرة التنمية فى تركيا ، كما نبين حجم الاستثمارات الثابتة المنفذة فى تركيا ومعدل نموها وتوزيعها على القطاعات المختلفة . هذا بالاضافة إلى استعراض تطور الصادرات والواردات ومعدلات نموهما وأهم الصادرات والواردات وموقف الميزان التجارى والحساب الجارى فى تركيا وأيضاً نوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نموه وكذلك الوزن النسبى للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات النمو القطاعيةخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤ وذلك على النحو التالى :

أولاً : موجز عن مسيرة التنمية فى تركيا :

تأسست جمهورية تركيا عام ١٩٢٣ ، وذلك بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية ، وقامت الجمهورية التركية بتأمين استقلالها الاقتصادى ، وذلك عن طريق الغاء الامتيازات الأجنبية واباحة حق تأميم الشركات الأجنبية وتحديد طرق تسوية ديون الأمبراطورية العثمانية [١] .

وقد اعتمدت الحكومة التركية فى البداية على القطاع الخاص فى تحقيق التنمية واصدرت العديد من القرارات التى تعمل على حماية الصناعة المحلية وتشجيعها .

وبالرغم من أن القطاع الخاص لم يكن يمتلك المؤهلات التى تمكنه من تحقيق تنمية سريعة نظراً لمحدودية المنظمين والمديرين والعمال المهرة والموارد المالية ، إلا أن معدل النمو الاقتصادى كان مرتفعاً حيث بلغ حوالى ٧,٤٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٢٣ - ١٩٣٨ [٢] .

تطبيق اشتراكية الدولة :

تم ارجاع أزمة الكساد العالمى فى تركيا إلى أن النظام الرأسمالى لا يعمل بكفاءة ، وأن هناك ضرورة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وإدارتها للأنشطة الاقتصادية التى لا يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص .

ونتيجة لذلك قامت الدولة بتوجيه مواردها إلى مشروعات البنية الأساسية وبعض الصناعات الأساسية مثل صناعة الغزل والنسيج والورق ، كما كان النصيب الأكبر من نشاط التجارة الخارجية تحت إدارة الحكومة .

وقد ظهر الاتجاه المعارض لاشتراكية الدولة من خلال الحزب الديمقراطى الذى رأى أن الاقتصاد التركى لا يمكنه أن يحقق النمو المطلوب اعتماداً على دور الدولة فقط ، ولكن هناك ضرورة لمشاركة فعالة من القطاع الخاص وتحقيق مزيداً من التبادل مع الخارج .

وقد تم تطبيق تلك الأفكار عندما تولى الحزب الديمقراطى السلطة فى تركيا والذى قام بإنشاء بنك التنمية الصناعية وذلك بهدف تقديم القروض للقطاع الخاص حتى تزداد مشاركته واستثماراته ، وأيضاً تم تخفيض السيطرة من جانب الدولة على الواردات إلى ٦٠٪ مع عدم اهمال مشاركة الاستثمار الأجنبى فى الاستثمارات داخل الاقتصاد التركى.

وقد أدت الإجراءات السابقة إلى تحقيق معدل نمو بلغ حوالى ١١٪ وتحققت هذه الزيادة خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٣) وهذا المعدل انخفض خلال الفترة (١٩٥٣ - ١٩٦٠) حيث بلغ ٤,٨٪ [٣] وقد كان هذا الانخفاض بسبب نقص الإنتاج الزراعى التركى نتيجة للعوامل المناخية السيئة وأيضاً نتيجة الظروف الخارجية والتى ترجع إلى نهاية الحرب الكورية وما نتج عنها من انخفاض تدريجى فى علاقات تركيا المتبادلة وظهور العجز فى ميزان المدفوعات والذى أدى بدوره إلى العودة مرة أخرى إلى اتباع فرض القيود على الواردات ، وتوقف حركة تحرير التجارة الخارجية .

التنمية المخططة فى تركيا :

بعد الانقلاب العسكرى وتولى الإدارة العسكرية السلطة عام ١٩٦٠ ، ساد الاعتقاد بأن أتباع سياسة اقتصادية متوازنة وتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة ، يتطلب وجود استراتيجية لتنمية اقتصادية مخطط لها .

لذلك تم إنشاء هيئة التخطيط عام ١٩٦٠ والتى قامت خلال الستينات والسبعينات باعداد وتنفيذ ثلاث خطط للتنمية الاقتصادية هى : الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٣ - ١٩٦٧ والخطة الخمسية الثانية ١٩٦٨ - ١٩٧٢ والخطة الخمسية الثالثة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ وقد حققت هذه الخطط معدلات نمو متزايدة بلغت نسبتها فى المتوسط سنوياً ٦,٤٪ ، ٦,٧٪ ، ٧,٢٪ على التوالى [٤] .

وقد عانت تركيا فى النصف الثانى من السبعينات من أزمة اقتصادية طاحنة بسبب الزيادة الحادة فى أسعار البترول عام ١٩٧٤ وأيضاً بسبب وجود ركود وتضخم فى الدول الصناعية وقد انتهت هذه الأزمة إلى احداث موجات تصخمية حادة ومعدلات عالية من البطالة ، وهروب كبير لرؤوس الأموال الوطنية للخارج ، واختلال حاد فى ميزان المدفوعات وعدم القدرة على الوفاء بمدفوعات الاستيراد وخدمة الدين الخارجى .

التحرر الاقتصادى فى تركيا :

نجحت حكومة العسكريين التى تولت السلطة فى عام ١٩٨٠ فى توفير حالة من الاستقرار السياسى والاجتماعى ساعدت إلى حد كبير فى التحول لاقتصاد السوق .

ورغبة فى القيام بإجراء اصلاحات اقتصادية وهيكلية طموحه لاستئصال مظاهر الاختلال فى الاقتصاد التركى . شرعت الحكومة التركية فى عام ١٩٨٠ فى تنفيذ برامج طموحه للتكيف والاصلاح الاقتصادى بعيدة المدى .

ولقد استهدفت هذه البرامج اعداد وتجهيز المسرح الاقتصادى لانتعاش سريع يرعاه قطاع التصدير ، وذلك لتوفير موارد ذاتية من الصرف الأجنبى تؤهل الاقتصاد القومى التركى فى نهاية فترة التكيف والاصلاح الاقتصادى من الانتقال إلى مرحلة النمو الاقتصادى الذاتى .

هذا ويعتبر برنامج الحكومة التركية المعلن فى عام ١٩٨٠ للتقشف الاقتصادى هو نقطة الانطلاق لاحداث التغيرات الجوهرية فى السياسة الاقتصادية لتركيا والتى بدأت باتخاذ الخطوات الكفيلة باندماج الاقتصاد التركى فى الاقتصاد العالمى بوجه عام والتركيز على الاندماج فى الاقتصاد الأوربى بوجه خاص ، والذى تكمن أهدافه فيما يلى [٥] .

١ - ضرورة السيطرة على التضخم .

٢ - زيادة حصيلة الصادرات على المدى القصير ثم على المدى الطويل بغية زيادة الدخل القومى الناتج عن عمليات التجارة الخارجية .

٣ - تشجيع الاستثمارات .

٤ - تحسين الدخل القومى .

٥ - زيادة كفاءة ومعدلات ربحية شركات ومنشآت القطاع العام تمهيداً لتخصيصها .

وإنطلاقاً من أهداف البرنامج قامت السلطات التركية بتنفيذ سياسة هادفة لتحقيق الاستقرار السياسى والتطور الاقتصادى ، حيث بدأت بتحويل اقتصادها من سياسة التنمية القائمة على استراتيجية إحلال الواردات وتدخل الدولة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية التنمية القائمة على التصدير فى إطار سياسة اقتصادية تحريرية وإتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية والتى كان من أهمها ما يلى [٦] .

١ - تحرير قطاع التجارة الخارجية واتخاذ العديد من الإجراءات لتشجيع الصادرات .

٢ - تحرير سعر الصرف وتطبيق نظام قابلية الليرة التركية للتحويل الحر .

٣ - تحرير سعر الفائدة بهدف تعبئة المدخرات المحلية وتحسين تخصيص الموارد ومساندة قيمة الليرة التركية .

٤ - تحرير القطاع العام وتطبيق برنامج التخصيصية .

٥ - تحرير أسواق المال التركية وتنشيطها .

٦ - تحرير الأسعار المحلية على أساس الوصول بها إلى الأسعار الحقيقة المعبرة عن القيمة الفعلية للسلعة .

٧ - النهوض بقطاع السياحة ليصبح القطاع الثانى بعد قطاع التصدير من حيث موارد النقد الأجنبى .

٨ - اتباع نظام التخطيط التأشيرى ، وهو التخطيط من خلال السياسات المالية والنقدية .

وقد أبدى الاقتصاد التركى استجابة طيبة لإجراءات الاصلاح والتحرر الاقتصادى ، فقد زاد الاستثمار والأدخار بمعدلات كبيرة ولكن فى نفس الوقت زادت الديون الخارجية ، كما زادت الصادرات بمعدلات كبيرة ، ولكن العجز فى الميزان التجارى كان متقلباً بين الانخفاض والزيادة ، كما زاد الناتج المحلى الاجمالى بمعدلات طيبة خلال الثمانينات والتسعينات . وفى نفس الوقت انخفض معدل التضخم ، إلا أنه عاد للارتفاع مرة أخرى حيث وصل معدل التضخم إلى حوالى ٧٠٪ عام ١٩٩٦٪ [٧] . وسوف نوضح الأوضاع المختلفة لبعض هذه المتغيرات فى الأجزاء القادمة من البحث .

ثانياً : الإستثمارات الثابتة فى تركيا :

زاد حجم رأس المال المستثمر فى تركيا من حوالى ٧٦ بليون ليرة تركية عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٩٤٦,٢ بليون ليرة عام ١٩٩٤ ، وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط وبالأسعار الجارية حوالى ١٢,٥٪ سنوياً [٨] .

وأعطت الحكومة التركية أولوية خاصة للإستثمارات الصناعية ، باعتبار أن قطاع الصناعة قطاع رائد فى عملية التنمية الاقتصادية .

وقد حصل القطاع الصناعى على قدر متزايد من الإستثمارات بلغت نسبتها حوالى ٢٩٪ من إجمالى الإستثمارات المنفذة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٤ ، واتجه الجزء الأكبر من هذه الإستثمارات الصناعية إلى صناعات الحديد والصلب والمنسوجات والملابس والورق والأسمدة والسيارات والأجهزة الكهربائية والآلات والمعدات .

وبالنسبة لقطاع الزراعة ، فبالرغم من تزايد نصيبه من الإستثمارات بصورة مطلقة من ٨ بليون ليرة عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٣٩,٤ بليون ليرة عام ١٩٩٤ ، إلا أن نصيبه النسبى فى إجمالى الاستثمارات قد أخذ فى الانخفاض خلال السنوات الأخيرة ، وبلغ حوالى ٩٪ من إجمالى الإستثمارات المنفذة خلال ١٩٧٤ - ١٩٩٤ [٩] .

وفى عام ١٩٩٥ بلغ إجمالى الإستثمارات فى تركيا حوالى ١٨٦٢ بليون ليرة ، حصل قطاع الصناعة والتعدين على حوالى ٢٦٪ بينما حصل قطاع الزراعة على حوالى ٥٪ فقط من هذه الإستثمارات [١٠] . وفى نفس العام زاد الإستثمار الخاص بمعدل نمو بلغ حوالى ١٨٪ وأصبح نصيبه حوالى ٨١٪ فى إجمالى الإستثمارات الثابتة كما زادت نسبته فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٣٪ ، بينما انخفض معدل نمو الإستثمار العام بنسبة ١٢,٤٪ وانخفضت نسبته فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤,٤٪ فى نفس العام [١١] .

وقد اعتمدت تركيا فى تمويل إستثماراتها على المدخرات المحلية وتحويلات العمال الأتراك والقروض الداخلية والخارجية وكذلك على الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتى بلغت قيمتها حوالى ٧٥٨ مليون دولار فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٥ ، وقد حصل قطاع الصناعة على حوالى ٧٠٪ من إجمالى هذه الإستثمارات فى عام ١٩٩٢ ، يليه فى الأهمية قطاع الخدمات ثم قطاع الزراعة [١٢] .

ومن وسائل التمويل غير التقليدية فى تركيا هو لجوء الحكومة إلى نماذج جديدة فى التمويل بمساهمة القطاع الخاص يؤدى الأخذ بها إلى تخفيف العبء على الخزانة العامة للدولة . حيث يمكن تنفيذ واقامة أكبر عدد وقدر من المشروعات فى اطار مساندة برنامج التخصيصية فى تركيا دون أن تأخذ السلطات على عاتقها مهمة البحث عن التمويل ، واقامه خارج بنود الموازنة العامة للدولة لتخفيف آثارها السلبية على الاقتصاد القومى ، ومن هذه الوسائل ما يلى [١٣] .

١ - قيام الحكومة بإقامة مشاريع جديدة وتشغيلها ، ثم طرحها للبيع واستخدام حصيلة البيع فى اقامة وتشغيل مشاريع أخرى وبيعها ... الخ .

٢ - قيام الحكومة بتجديد المشروعات القائمة أو المتعثرة وبخاصة فى مجال السياحة ثم تشغيلها وطرحها للبيع واستخدام حصيلة البيع فى تجديد وتشغيل وبيع مشروعات أخرى .

٣ - التعاون الخارجى كأسلوب تمويل فى مجال ومن خلال «الكاونتر ترید» أو التجارة المقابلة فى مجال المشروعات وفى مجال التبادل التجارى ، ومن المشاريع التى تمت اقامتها وفقاً لهذا الأسلوب مصنع تجميع طائرات أ ف ١٦ الأمريكية من خلال شركة جنرال دايناميكس مقابل تصدير سلع تركية بنسبة معينة .

ثالثاً : التجارة الخارجية فى تركيا :

منذ قيام الجمهورية التركية وحتى الوقت الحاضر تبنت تركيا استراتيجيات مختلفة للتنمية الاقتصادية وعلى فترات متباينة ، كان لها نتائج مؤثرة على هيكل الاقتصاد القومى التركى .

وهذه الاستراتيجيات غلب عليها طابع استراتيجية الإحلال محل الواردات حتى عام ١٩٨٠ ، وبعد ذلك قامت الدولة بتبنى ودعم استراتيجية التصنيع للتصدير وذلك بهدف زيادة الصادرات وتخفيض العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات .

ومن أهم الحوافز التى قدمتها الدولة للمصدرين [١٤] . تخفيض قيمة الليرة التركية بالنسبة للدولار ومنح المصدرين مكافأة تصدير عرفت باسم نسبة الاسترداد الضريبى وتراوحت هذه النسبة بين ٥ إلى ٢٠٪ من قيمة الصادرات تبعاً لدرجة تصنيع السلعة وكذلك الحق فى استخدام ما لا يزيد عن ٥٠٪ من متحصلاتها التصديرية بغرض توفير المواد الخام والسلع الوسيطة وكذلك تقديم قروض للمصدرين وبأسعار فائدة ميسرة ، وتشجيع اندماج صغار المصدرين فى شركات كبيرة للتجارة الخارجية ومنح هذه الشركات مكافآت تصدير أخرى قدرها ١٠٪ من قيمة الصادرات وذلك بهدف زيادة قدرتها التنافسية ومن الحوافز أيضاً اعفاد السلع المصدرة من ضريبة الإنتاج وتزويد المنتجين المصدرين بالطاقة الكهربائية والغاز الطبيعى والمياه بأسعار مخفضة ... الخ .

وقد انعكست هذه الإجراءات على الصادرات التركية حيث نجد أنها وكما يتضح من الجدول رقم (١) قد زادت من حوالى ٥,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى حوالى ٢١,٦

مليار دولار عام ١٩٩٥ وبنسبة زيادة قدرها ٢٧٩٪ كما نجد ان معدل نمو الصادرات الصناعية يفوق كثيراً معدل نمو الصادرات الأخرى (١٥) .

وتعتبر الصادرات الصناعية ، أهم العناصر الرئيسية فى مجموع الصادرات التركية وبلغت نسبتها حوالى ٨٨٪ تليها الصادرات الزراعية وبنسبة ١٠٪ ثم الصادرات التعدينية وبنسبة ٢٠ ، وذلك من إجمالى الصادرات التركية عام ١٩٩٥ (١٦) .

جدول رقم (١)

ميزان المعاملات الجارية لتركيا سنوات مختارة (*)

البيـــان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥
الصـــــادرات	٥,٧	٧,١	٨,٠	٧,٥	١١,٦	١٣,٠	١٤,٧	١٨,٤	٢٢,٠
الـــــواردات	٩,٢	١٠,٨	١١,٢	١١,١	١٥,٨	٢٢,٣	٢٢,٨	٢٢,٦	٣٥,٧
الميـــزان التـــجـــارى	٣,٥	٣,٧	٣,٣	٣,٦	٤,٢	٩,٢	٨,١	٤,٢	١٢,٧
ميزان المعاملات غير المتطورة	١,١	١,٦	١,٩	٢,٠	٣,٢	٦,٧	٧,٢	٦,٨	١٠,٩
ميزان المعاملات الجارية	٢,٤	٢,١	١,٤	١,٦	١,٠	٢,٦	٠,٩	٢,٦	٢,٨

ومن أهم السلع الصناعية المصدرة ، الملابس والمنسوجات والحديد والصلب والآلات والأجهزة ووسائل النقل والملابس من الجلود الطبيعية والبلاستيك والتبغ والخضروات ... الخ .

وفى عام ١٩٩٢ بلغت نسبة الصادرات من المنسوجات حوالى ٣٦٪ من إجمالى صادرات تركيا ، كما بلغت نسبة الصادرات من الحديد والصلب حوالى ١٣٪ من إجمالى صادرات تركيا فى عام ١٩٩٤ واحتلت المرتبة الثانية بعد قطاع النسيج والملابس الجاهزة .

هذا وقد انخفضت واردات تركيا من منتجات الحديد والصلب بنسبة ٢٢٪ عام ١٩٩٤ ، وبذلك تم تحقيق التوازن التجارى فى منتجات الحديد والصلب بنسبة كبيرة (١٧) .

(*) المصدر : القنصلية العامة لجمهورية مصر العربية باستنبول ، تقرير عام ١٩٩٠ ، مرجع سبق ذكره، ص ٦ .

- Turkey economic and industrial report, 1993. Op. Cit. p. 5.
- IMF. Direction of trade statistics Yearbook, 1996.

أما بالنسبة للواردات التركية فنجد أنها قد زادت من حوالى ٩,٢ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى حوالى ٣٥,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ وبنسبة زيادة قدرها ٢٨٨٪ .

ويلاحظ ان الواردات الصناعية ، مازالت تشكل نسبة كبيرة من الواردات التركية بلغت حوالى ٨٣٪ تليها الواردات التعدينية حوالى ١٠٪ والواردات الزراعية حوالى ٧٪ ، وذلك من إجمالى الواردات عام ١٩٩٥ (١٨) .

أما بالنسبة لاتجاهات التجارة الخارجية لتركيا ، نلاحظ ان الاتحاد الأوربى قد حصل على أكبر نصيب من صادرات وواردات تركيا ، ففى عام ١٩٩٥ نجد ان نصيب هذا الاتحاد حوالى ٥١,٥٪ من الصادرات التركية ، ٤٧٪ من وارداتها ، بينما نصيب الدول الإسلامية قد بلغ حوالى ٣,٩٪ من صادرات وواردات تركيا (١٩) .

وبالرغم من نمو الصادرات التركية بنسبة كبيرة إلا أن الميزان التجارى التركى مازال يعانى من عجز بلغ عام ١٩٩٥ حوالى ١٣,٧ مليار دولار .

وبالنسبة للحساب الجارى ، نجد ان المعاملات غير المنظورة وخاصة تحويلات العاملين الأتراك بالخارج والمتحصلات من السياحة ، قد لعبت دوراً حيوياً فى تخفيض العجز الجارى على مدى سنوات عديدة ، وقد وصل هذا العجز إلى أدناه حوالى ٩,٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، وفى عام ١٩٩٤ حقق ميزان المعاملات الجارية فائض قدره ٢,٦ مليار دولار وتعتبر ايرادات السياحة والتى بلغت حوالى ٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ وتحويلات العمال الأتراك والتى بلغت حوالى ٣,٣ مليار دولار فى نفس العام من أهم بنود الحساب الجارى التركى (٢٠) .

رابعاً : الناتج المحلى الإجمالى فى تركيا :

زاد الناتج المحلى الإجمالى فى تركيا وكما يتضح من الجدول رقم (٢) من ٥٦٩١٩ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٣١٠٦٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ وبنسبة زيادة قدرها ١٣٠٪ .

وبالنسبة للمساهمة النسبية للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى نجد ان الوزن النسبى لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض من ٢٣٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٦٪ عام ١٩٩٤ .

وإذا كانت نسبة مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفضت ، إلا أن الناتج الزراعى قد استمر فى الزيادة ونجحت تركيا فى أن تصبح واحدة من دول قليلة فى العالم تتمتع باكتفاء ذاتى بالنسبة لبعض المحاصيل الزراعية وتحقق فائض ، حيث ساهمت المنتجات الزراعية بحوالى ١٠٪ من صادرات تركيا عام ١٩٩٥ .

جدول رقم (٢) الوزن النسبى للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى

لتركيا ومعدلات النمو خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٤

البيـــان	١٩٨٠			١٩٩٤		
	قيمة	٪	معدل النمو ٨٠-٩٠	قيمة	٪	معدل النمو ٩٠-٩٤
الزراعة	١٢٠٩٢	٢٣,٠٠	٤,٤	٢٠٩٧٠	١٦,٠٠	٠,٨
الصناعة والتعدين والكهرباء	١٧٠٧٦	٣٠,٠٠	٦,٤	٤٠٦٣٠	٣١,٠٠	٤,٣
الخدمات	٢٦٧٥١	٤٧,٠٠	٥,٥	٦٩٤٦٤	٥٣,٠٠	٣,٢
الإجمالى	٥٦٩١٩	١٠٠,٠	٥,٦	١٣١٠٦٤	١٠٠,٠	٣,٢

المصدر : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولى جدول رقم (١١) ، ص ٢٥٩ ، جدول رقم (١٢) ص ٢٦٠ .

أما بالنسبة لمساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى ، فقد زادت من حوالى ٣٠٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٣١٪ عام ١٩٩٤ .

وتزايد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ، إنما يرتكز أساساً على زيادة أهمية صناعات المنسوجات والملابس والحديد والصلب والأغذية والمشروبات والتبغ والآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية .

وقد شهدت صناعة المنسوجات بغرض التصدير خلال السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً ، اتضح من خلال التوسع فى استخدام الآلات الحديثة وزيادة الإستثمارات بغرض تحسين القدرة التنافسية لتلك الصناعة فى الأسواق الخارجية .

ويلى صناعة المنسوجات فى الأهمية صناعة الحديد والصلب ، وقد تم تحقيق تطورات كبيرة فى هذه الصناعة ابتداء من عام ١٩٨٠ .

وبالرغم من تزايد الأهمية النسبية للناتج الصناعى والصادرات الصناعية ، إلا أن المنتجات الصناعية التركية لا تتمتع بمركز تنافسى كبير فى الأسواق الدولية ، ولذلك تحاول الحكومة التركية رفع مستوى الإنتاجية وتقديم الحوافز للقطاع الخاص وتشجيع الإستثمارات الأجنبية فى الصناعة .

هذا وقد زادت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى التركى من حوالى ٤٧٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٥٣٪ عام ١٩٩٤ .

وتلعب السياحة وتحويلات العمال الأتراك بالخارج دوراً هاماً فى هذا المجال ، فقد بلغت ايرادات السياحة وتحويلات العمال حوالى ٨,٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ .

وإذا نظرنا إلى معدل النمو العام المحقق فى تركيا ، نجد أنه معدل نمو معتدل بلغ حوالى ٥,٦٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ وانخفض إلى حوالى ٣,٢٪ خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ كما نجد ان معدل النمو الصناعى لعب دوراً كبيراً فى تحقيق معدل النمو الصناعى خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٤ إلى حوالى ٤,٣٪ وبالرغم من ذلك ارتفعت نسبة مساهمته فى معدل النمو العام إلى حوالى ١٣٤٪ .

وهذا لا يعنى اغفال دور قطاع الزراعة فى نمو الاقتصاد التركى ، فقد حقق هذا القطاع معدل نمو بلغ فى المتوسط حوالى ٤,٤٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، وبذلك يمكن استخلاص ان الاقتصاد التركى مازال يعتمد فى نموه على الصناعة والزراعة .

وقد تأثر الاقتصاد التركى فى نموه بأحداث أزمة الخليج والتى تفجرت فى ٢/٨/١٩٩٠ ، هذه الأمة اثرت سلبياً وبصورة مباشرة على أداء الاقتصاد التركى وانخفض معدل النمو إلى حوالى ١٪ عام ١٩٩١ (٢١) .

مما تقدم نجد ان قطاع الصناعة التركى ، قد حصل على قدر متزايد من الإستثمارات، باعتباره قطاعاً رائداً للتنمية الاقتصادية ، كما نجد ان مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الإستثمارات التركية بلغت حوالى ٨١٪ عام ١٩٩٥ .

كما نجد أن الاقتصاد التركى قد حقق معدلات نمو عامة وقطاعية معقولة ، أبرزها معدلات النمو المحققة فى قطاع الصناعة ، والذى ارتفعت مساهمته إلى حوالى ثلث الناتج المحلى الإجمالى .

وإذا كانت الصادرات فى تركيا قد زادت بمعدلات طيبة - إلا أن موقف الميزان التجارى التركى لم يتحسن كثيراً ، كما أن الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية يتم مع الدول الأوروبية ونسبة ضئيلة تمت مع الدول الإسلامية .

هذا بالاضافة إلى أن معدل التضخم مازال مرتفعاً وأن حجم الديون الخارجية مازال كثيراً حيث بلغ حوالى ٦٦ مليار عام ١٩٩٤ (٢٢) .

خامساً : قائمة المراجع

1 - Cihat iren, "the growth private sector in turkey" (Istambul, 1975), P. 1.

2 - Source of industricel growth and structural change, the case of turkey, (world band, 1983), P. 6.

3 - Cihatiren, op. cti, P. 18.

٤ - انظر فى ذلك :

Ibid. P. 30.

- Turkey, policies and prospects for growth. (W,B) country study 1980, P. 1, P. 10.

٥ - قنصلية جمهورية مصر العربية باستنبول ، تقرير عام ١٩٩٠ عن اقتصاديات تركيا وعلاقتها مع جمهورية مصر العربية ، ص ١٥ .

٦ - انظر فى ذلك .

- المرجع السابق :

- Turkey "Economic and in dustrial report" Ministry of Industry and Commerce 1987.

- Turkey, the vth five year in the context of structural adjustment, (W,B, a review, report No. 5418, 1985).

٧ - الندوة ، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا ، المجلد الرابع، العدد الثانى ، سبتمبر ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ١٦ .

٨ - انظر فى ذلك .

- Turkey, Economic and Industrial report, Op. Cit, P. 31.

- Turkey, DATA index - 11/June 11,1966, P. 30.

٩ - انظر فى ذلك :

- Turkey, Economic and Industrial report, Op. cit. P. 31.

- Turkey, data index - Op - cit. P. 30.

10 - Ibid, P. 30.

١١ – الندوة نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

12 - Turley, Economic and Industrial report Op, cit. 68.

١٣ – القنصلية العامة لجمهورية مصر العربية باستنبول ، تقرير عام ١٩٩٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ – ٣٤ .

14 - Exoprt incentives and turkish manufactured exports, 1980, 1984, world bank, staff working papers, number 768, 1985, PP. 21-25.

15 - economic and industrial report, 1993, Op. Cit. P. 41.

١٦ – رئاسة الوزراء التركية ، نشرة اخبارية فصولية للتجارة التركية ، أنقرة ، تركيا ، السنة : ١ العدد : ٢ ، ابريل ١٩٦٦ ، ص ٧ .

17 - Economic and Industrial report, Op. cit, P. 41.

١٨ – رئاسة الوزراء التركية ، نشرة أخبارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .

19 - IMF, Direction of trade Statistics year book.

20 - DATA INDEX - Op. cit. P. 25.

٢١ – التقرير السنوى لعام ١٩٩٠ عن اقتصاديات تركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

٢٢ – تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٦ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧١ .

المبحث الثانى

التغيرات الهيكلية والنمو فى مصر

مقدمة :

نوضح فى هذا الجزء من البحث وفى اطار نظرى خلفية تاريخية عن مسيرة التنمية فى مصر ، كما نوضح حجم الإستثمارات المنفذة فى مصر خلال فترات التنمية المختلفة والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى إجمالى هذه الإستثمارات ، هذا بالاضافة إلى تطور الصادرات والواردات وموقف الميزان التجارى والحساب الجارى والأهمية النسبية للصادرات السلعية وأيضاً نبين حجم الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نموه والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى هذا الناتج وذلك على النحو التالى :

أولاً : مسيرة التنمية فى مصر :

سادت الفترة التى سبقت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ عدة ظواهر تتسم فى مجموعها بالتخلف والتبعية حيث تضاءلت إستثمارات التنمية وانتشرت البطالة وساءت التغذية ، ولم يحدث توسع يذكر فى مساحة الأرض الزراعية والتى اتصف إنتاجها بالركود . أما الصناعة فقد كانت هزيلة ، ومساهمتها فى الدخل لم تتعد ١٠٪ ومساهمتها فى التوظيف حوالى ٨٪ من جملة المشتغلين وذلك فى عام ١٩٥٢ [١] .

الثورة والتنمية الاقتصادية :

بعد قيام الثورة فى يوليو عام ١٩٥٢ ، أصدرت الحكومة قانون الاصلاح الزراعى ، وانشأت المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى وذلك لكى يتولى بحث ودراسة وتخطيط برامج التنمية وتنفيذ المشروعات التى يراها ضرورية .

كما عملت الحكومة على تشجيع الرأسمالية المحلية والأجنبية ، ولعبت دوراً مباشراً فى الإستثمار ، حيث اشتركت فى تأسيس شركة الحديد والصلب وساهمت فى تأسيس شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) . وقد انعكس ذلك على حجم الإستثمار العام . الذى ارتفع من ٣٤ مليون جنيه عام ١٩٥٣ إلى ٦٦ مليون جنيه عام ١٩٥٦ .

وفى عام ١٩٥٦ تم انشاء وزارة الصناعة لتختص بكل ما يتعلق بشئون تصنيع البلاد ، وفى عام ١٩٥٧ تم تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية الأجنبية ، كما قامت الحكومة بإنشاء المؤسسة الاقتصادية بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ وذلك بهدف خلق جهاز فنى متفرغ للاشراف على الإستثمارات العامة يحسن إدارتها ،

التخطيط القومى الشامل :

فى الستينيات بدأت مرحلة التخطيط القومى الشامل ، حيث تم اعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ٥٩ / ١٩٦٠ - ٦٤ / ١٩٦٥ ، كمرحلة أولى من خطة عشرية تهدف مضاعفة الدخل القومى عن طريق دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتى للحد من الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات ، والاهتمام بالتنمية الزراعية عن طريق التوسع الأفقى والرأسى والاهتمام بالخدمات .

وقد بلغ معدل نمو الدخل القومى الفعلى خلال فترة الخطة حوالى ٦,٥٪ فى المتوسط سنوياً ، وهى نسبة لا تقل كثيراً عن النسبة المستهدفة والتى كانت ٧٪ فى المتوسط سنوياً .

كما كانت حصيلة هذه الإجراءات الواسعة ، اتساع حجم القطاع العام ، والذى أصبح يلعب دوراً كبيراً فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وبالرغم من الانجازات التى حققتها الخطة الخمسية الأولى ، إلا أنها انتهت بعجز فى الموارد ، بحيث تعذر تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ، والتى تبدلت إلى خطة ثلاثية ثم خطط انجاز سنوية .

اقتصاديات الحرب :

أدت حرب اليمن إلى استنزاف قدر كبير من الموارد المالية والاقتصادية والبشرية ، كما أدت حرب ١٩٦٧ إلى فقدان بترول سيناء وفقدان مناجم المنجنيز والفحم وخامات الجبس وكذلك ايرادات قناة السويس التى أغلقت بعد هذه الحرب .

هذا فى الوقت التى تزايدات فيه الأعباء التى يتحملها الاقتصاد المصرى بسبب احتياجات اعادة بناء القوات المسلحة واحتياجات الدفاع .

وقد أدت هذه الظروف إلى انخفاض الإستثمارات الموجهة إلى القطاعات المختلفة بالقدر الذى لا يكفى لاحتياجات التنمية الاقتصادية . وقد وصل معدل الإستثمار إلى أدنى مستوى له عام ١٩٧٢/٧١ حيث بلغ ١٠,٣٪ ولكنه أخذ فى التحسين ابتداء من عام ١٩٧٣ ، حيث وصل إلى ١١,٧٪ فى نفس العام [٢] .

ونتيجة لانخفاض معدلات الإستثمار وظروف الحرب انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وبالأسعار الثابتة إلى حوالى ٣٪ فقط ، وهو معدل يكاد لا يتجاوز معدل نمو السكان إلا قليلاً خلال الفترة ٦٧ - ١٩٧٣ [٣] .

الإنفتاح والتنمية المخططة :

وفى النصف الثانى من السبعينات بدأت مرحلة الإنفتاح الاقتصادى والعودة لنظام التخطيط الاقتصادى وقد صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تنظيم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، ولتلافى أوجه القصور والنقص فى هذا القانون صدر القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ ، مؤكداً على منح بعض المزايا الضريبية والجمركية وغيرها .

ونظراً لضآلة النتائج التى تمخضت عن قوانين الإستثمار وظهور متغيرات أخرى اقتصادية واجتماعية وأولويات جديدة للتنمية ، استلزم الأمر صدور القانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩ ، وقد اتسم هذا القانون بعدة مزايا جوهرية من أهمها تشجيع الاستثمار فى المجالات ذات الأولوية ومنح المستثمر المصرى جميع المزايا التى يحصل عليها المستثمر العربى والأجنبى .

وقد ترتب على ذلك حدوث زيادة كبيرة فى حجم الإستثمارات المنفذة ، حيث زاد الإستثمار بمعدل نمو بلغ فى المتوسط ٣٦٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١/٨٠ [٤].

كما زاد معدل نمو الناتج المحلى وبالأسعار الثابتة بنسبة ٨,٦٪ خلال نفس الفترة السابقة .

وفى بداية الثمانينات تم اعداد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، وقد أدى تنفيذ هذه الخطة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى بنسبة ٦,٨٪ وذلك فى المتوسط سنوياً وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ [٥] .

كما بلغ معدل نمو الصناعة والزراعة وباقى الأنشطة بحوالى ٨,٤٪ ، ٣,٥٪ ، ٧,٢٪ على التوالى وذلك فى المتوسط سنوياً خلال فترة الخطة .

الاصلاح الاقتصادى فى مصر :

بالرغم من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، والعودة إلى التخطيط القومى الشامل ، إلا أن الاقتصاد القومى ظل يعانى من اختلالات هيكلية وركود تضخمى ، وقد بذلت محاولات جادة للخروج بالاقتصاد القومى من هذه المشاكل ، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية ومن أهم إجراءات الاصلاح الاقتصادى ما يلى [٦] .

تطبيق ضريبة المبيعات لتحل محل الضريبة على الاستهلاك وهى ضريبة عامة إلا ما يتم اعفاؤه منها والواقعة المنشئة لها هى واقعة البيع الفعلى وكذلك تنظيم الائتمان من خلال السقوف الإئتمانية والذى ألغى عام ١٩٩٢ وتحرير أسعار الفائدة على الجنية المصرى

وتمويل عجز الموازنة من خلال أذون الخزانة وتحرير وتطوير القطاع العام والخصخصة وتشجيع الصادرات وتخفيض حجم الديون من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

وقد ترتب على سياسات وإجراءات الاصلاح الاقتصادى عدة نتائج إيجابية منها زيادة معدل النمو الحقيق والذى بلغ ٥,٣٪ عام ١٩٩٧/٩٦ وزيادة الإستثمارات المنفذة مع زيادة مساهمة القطاع الخاص والتى بلغت حوالى ٥١,٥٪ عام ١٩٩٧/٩٦ ، كما انخفض معدل التضخم وانخفضت أيضاً نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٠,٩٪ فى نفس العام ، هذا بالاضافة إلى تحقيق ميزان المدفوعات لفائض قدرة ١,٩ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ٥٧١ مليون دولار فى العام السابق وأيضاً انخفاض حجم الدين الخارجى إلى ٢٨,٨ مليار دولار بدلاً من ٣١,١ مليار دولار فى العام السابق .

ولكن يلاحظ أن هناك سلبيات يتطلب الأمر ضرورة اصلاحها منها أن نسبة البطالة وبالرغم من انخفاضها إلى حوالى ٨,٨٪ إلا أنها مازالت مرتفعة ، وأيضاً زيادة عجز الميزان التجارى ، فقد زاد العجز من حوالى ٩,٥ مليار دولار عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦ (٧) .

ثانياً : الإستثمارات الثابتة فى مصر :

فى الفترة ٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦٦/٦٥ بلغ المتوسط السنوى للإستثمارات الثابتة ٢٩٣,٣ مليون جنيه ، وكان نصيب قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء حوالى ٣٥,٥٪ والزراعة حوالى ٢٢,٦٪ من إجمالى هذه الإستثمارات .

وفى الفترة ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ تأثرت الإستثمارا الثابتة المنفذة فى قطاعات الاقتصاد القومى بظروف حرب ١٩٦٧ والاستعداد لحرب ١٩٧٣ وبلغ المتوسط السنوى لهذه الإستثمارات حوالى ٣٥٩,٩ مليون جنيه سنوياً ، وهو يفوق متوسط الإستثمارات خلال الفترة السابقة والذى كان ٢٩٦,٣ مليون جنيه .

كما زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والكهرباء فى إجمالى الإستثمارات الثابتة ، حيث بلغت ٣٧,٧٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧٣/٦٧ فى الوقت الذى انخفضت فيه الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الإستثمارات بدرجة كبيرة من ٢٢,٦٪ خلال الفترة ٩٥/٦٠ - ٦٦/٦٥ إلى ١٦,٨٪ خلال الفترة ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ وهو ما يشير إلى الاتجاه الخاص بالاهتمام بقطاع الصناعة بدرجة أكبر .

وبعد انتصار أكتوبر وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى شهد النصف الثانى من السبعينات حدوث زيادة كبيرة فى الأستثمار ، فالإستثمارات الإجمالية المنفذة فى قطاعات الاقتصاد القومى ، زادت من ٦٨٠,١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ إلى ٤٩٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط حوالى ٣٥٪ سنوياً ، كما ان إجمالى الإستثمار الذى تحقق خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠ وهى سبع سنوات بلغ ١٥٦٥٨,٦ مليون جنيه وهو يعادل حوالى ثلاثة أمثال ونصف ما تحقق من إستثمارات خلال الفترة ٥٩/٦٠ - ١٩٧٣ وهى أربعة عشر عاماً والذى بلغ ٤٦٣٩ مليون جنيه [٨] .

وقد اتجه قدر كبير من الإستثمار خلال هذه الفترة لبعض القطاعات مثل قطاع البترول - والذى زاد نصيبه فى إجمالى الإستثمارات الثابتة من ٤,٦٪ فى المتوسط خلال الفترة السابقة إلى حوالى ١٠٪ عام ١٩٨١/٨٠ - وكذلك قطاعات التوزيع والاسكان والمرافق ، أما قطاع الصناعة والتعدين ، فلم تزد الإستثمارات الموجهة إليه عن الفترات السابقة ، حيث بلغت نسبة الإستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة والتعدين حوالى ٢٦٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ ، كما انخفضت الإستثمارات الموجهة إلى قطاع الكهرباء عن أى فترة فى المتوسط ، أما الزراعة . فقد انخفضت الإستثمارات الموجهة لها بدرجة لم يسبق لها مثيل خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت نسبة هذه الإستثمارات ٧,٨٪ فى المتوسط سنوياً من إجمالى الإستثمارات الثابتة .

وفى فترة الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ استمر التوسع فى حجم الإستثمار والذى زاد من ٥٩٣٨ مليون جنيه عام ٨٣/٨٢ إلى ٧٧,٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط ٤,٢٪ سنوياً خلال فترة الخطة [٩] .

وفى هذه الفترة لم تتغير كثيراً اتجاهات توزيع الإستثمار عن الفترة السابقة فبالرغم من زيادة الأهمية النسبية للإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة ، إلا أنها ظلت منخفضة ولم تزد عن ١٠٪ بينما انخفضت النسبة المخصصة لقطاع الصناعة إلى حوالى ٢١٪ وظلت النسبة المخصصة من الإستثمار الثابت الإجمالى للقطاعات التوزيعية والخدمية مرتفعة حيث بلغت فى المتوسط حوالى ٥٥٪ خلال الفترة ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ ، رغم الانخفاض العام فى نسب الإستثمارات المخصصة لبعض القطاعات .

أما بالنسبة للفترة بعد عام ١٩٨٧/٨٦ وهى فترة الاصلاح الاقتصادى نجد أنه قد حدث توسع فى الإستثمارات المنفذة والتى زادت حتى بلغت حوالى ٥٠,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ ، نفذ القطاع الخاص ٥١,٥٪ منها والقطاع العام ٤٨,٥٪ وقد حدث توسع فى الإستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة وحصل هذا القطاع على حوالى ٢٩٪ من

إجمالى الإستثمارات المنفذة فى عام ١٩٩٢/٩١ بينما حصل قطاع الزراعة على حوالى ٨٪ فقط ، وفى عام ١٩٩٧/٩٦ انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى إجمالى الإستثمار إلى حوالى ٢٤٪ بينما نصيب قطاع الزراعة إلى حوالى ١٠٪ (١٠) .

تمويل الإستثمارات فى مصر :

فى فترة الخمسينات وبداية الستينات وحتى عام ١٩٦٣ ، لم يواجه الاقتصاد المصرى مشكلة تمويل إستثماراته المختلفة فقد مولت المدخرات المحلية العامة والخاصة حوالى ٧٢,٤٪ من إجمالى الإستثمارات ، بينما بلغت نسبة التمويل الأجنبى ٢٧,٦٪ وذلك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ .

وبعد هذه الفترة بدأت مشكلة تمويل الإستثمارات فى الظهور وبدرجة كبيرة فبالرغم من اتجاه معدل الإستثمار إلى التناقص من حوالى ٢٠٪ عام ١٩٩٦٤/٦٣ إلى حوالى ١٢٪ عام ١٩٦٩/٦٨ ، ثم استقراره عند مستوى ١٣٪ فى عام ١٩٧٣ ، إلا أن أداء الاقتصاد المصرى وبفعل ظروف الحرب قد تميز بعدم القدرة على رفع معدلات الادخار بالقدر الكافى لتمويل إستثماراته وتدهورت معدلات الادخار وبشكل مستمر حتى بلغ معدل الأدخار ٥,٤٪ عام ١٩٧٤ وبذلك انخفضت نسبة التمويل المحلى لإجمالى الإستثمارات لتصل إلى ٥٧,٥٪ بينما زادت نسبة التمويل الأجنبى لتصل إلى ٤٢,٥٪ وذلك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ٦٦/٦٥ - ١٩٧٥ .

وفى النصف الثانى من السبعينات أخذت معدلات الإستثمار فى الزيادة كما حدثت زيادة كبيرة فى دخول وفوائض الكثير من الأفراد وبذلك زاد معدل الأدخار واتجهت نسبة التمويل المحلى للزيادة حتى وصلت إلى ٨٢,٧٪ عام ١٩٧٨ وهذه الزيادة كانت قاصرة أيضاً عن تمويل إجمالى الإستثمارات ، مما يعنى استمرار الاعتماد على الادخار الأجنبى والعجز فى ميزان المدفوعات لسد فجوة التمويل المحلى .

وفى عام ١٩٧٩انخفضت نسبة التمويل المحلى للإستثمارات لتصل إلى ٧١,٢٪ ولكن هذه النسبة قد زادت لتصل إلى ٧٣,٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، وهذا يعنى ان هناك تحسناً طرأ على تمويل الإستثمارات فى مصر ، ويرجع ذلك إلى ان الخطة الخمسية قد قامت على مبدأ الاعتماد على الذات . وفى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت نسبة التمويل المحلى للإستثمارات حوالى ٦٦٪ ، وهذا يعنى تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل الإستثمارات فى مصر (١١) .

مما تقدم نجد أن معدلات الادخار المحلية غير كافية لتمويل الإستثمارات فى مصر . لذلك نجد الحكومة تستعين بالمصادر الخارجية لمواجهة عجز الموارد المحلية عن الوفاء باحتياجات الإستثمار ومن أهم هذه المصادر القروض وتحويلات المصريين والإستثمارات الأجنبية المباشرة .

وبالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فنجد أنها نتيجة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى قد زادت من حوالى ٨ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٤٧ مليون دولار عام ١٩٨١ ، ثم انخفضت إلى ٢٩٤ مليون دولار فقط عام ١٩٨٢ ، ويرجع هذا الانخفاض الكبير فى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ١٩٨٢ إلى وفاة الرئيس السادات عام ١٩٨١ وعدم وضوح الرؤية أمام المستثمر الأجنبى بالنسبة للسياسة الاقتصادية المستقبلية .

ويلاحظ أنه مع ظهور بوادر الاستقرار وتشجيع الدولة للإستثمارات الخاصة ، زادت الإستثمارات الأجنبية حتى وصلت إلى ١٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، إلا أنه حدث تدهور ملحوظ فى تدفق الإستثمارات الأجنبية خلال عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، حيث بلغ ٧٣٤ مليون دولار ، ٢٥٣ دولار على التوالى [١٢] .

ويمكن ارجاع هذا الانخفاض فى تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى الأحداث التى شهدتها منطقة الخليج والشرق الأوسط بصفة عامة منذ أغسطس ١٩٩٠ والتى أدت إلى احساس المستثمر بعدم الأمان فى المنطقة بالاضافة إلى أن تتابع القرارات الاقتصادية وتعديلات القوانين واللوائح وزيادة معدلات التضخم والبطالة والكساد ، قد ساهم فى إحداث هذاالانخفاض فى الإستثمارات الأجنبية .

وبعد ذلك ونتيجة لإجراءات الاصلاح الاقتصادى زاد تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى مصر ووصل إلى اقصاه حوالى ١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤/٩٣ ثم اتجه إلى الانخفاض والتقلب بعد ذلك حتى وصل إلى حوالى ٧٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٦ .

ثالثاً : التجارة الخارجية فى مصر :

تبنت مصر منذ الثلاثينات استراتيجية الاحلال محل الواردات . وحتى منتصف السبعينات لم يجد التصنيع لأجل التصدير فى مصر ، مجالاً للتطبيق بصورة متكاملة ، بل اقتصر الأمر على الدعوة لزيادة الصادرات ، والتى كانت ترتبط دائماً بالحاجة إلى المزيد من العملات الأجنبية اللازمة لتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية والحاجات الاستهلاكية ، وكانت الوسيلة فى الغالب لزيادة الصادرات هى العمل على زيادة

الصادرات القطنية أو الزراعية ثم البترول فى فترة لاحقة وبعض المنتجات الصناعية مثل الغزل والنسيج .

ومنذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، تزايدت الدعوة فى مصر لتبنى استراتيجية التصنيع للتصدير إلى الخارج وذلك بهدف تطوير القطاع الصناعى ، خاصة بعد أن أدت استراتيجية الأحلال محل الواردات إلى احلال الكثير من السلع الاستهلاكية النهائية . ولذلك رؤى فى الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ضرورة انتهاج سياسة صناعية جديدة تقوم على عدة أفكار منها الاهتمام بالتوسع فى المشروعات المنتجة للسلع التصديرية .

وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتشجيع الصادرات . وبصفة عامة نجد أن تشجيع القطاع الخاص على التصدير كان يتم من خلال مجموعة من الحوافز شملت أسعار صرف مناسبة عن طريق السوق الموازنة وإلغاء القيود على عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة ، كما سمح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بجزء من متحصلاته بالنقد الأجنبى لتمويل وارداته الخاصة ، كذلك تم تخفيض الرسوم وبعض الضرائب الأخرى التى تفرض على المدخلات اللازمة للإنتاج بغرض التصدير ... الخ [١٣] .

وبالرغم من هذه الإجراءات الخاصة بتشجيع الصادرات ، إلا أنه يلاحظ عدم وجود سياسة متماسكة لتشجيع الصادرات فى مصر ، كما أن الصناعات التصديرية تواجه صعوبات كثيرة تمنعها من تحقيق المأمول منها مثل عدم وجود فائض قابل للتصدير بسبب زيادة الطلب المحلى ، وعدم تمتعها بميزة نسبية تمكنها من المنافسة فى الأسواق الأجنبية فضلاً عن ضعف الخبرات والإمكانيات الخاصة بدراسة الأسواق الخارجية والتعامل معها ، وتوفير السلع التصديرية بالمواصفات المطلوبة .

وقد شهدت حقبة السبعينات زيادة مضطردة فى قيمة الصادرات السلعية ، فارتفعت من ٣٣٩,٣ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٢١٣٢,٢ مليون جنيه عام ١٩٨١/١٩٨٠ وبنسبة زيادة بلغت حوالى ٥٢٨٪ [١٤] .

وفى خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٢/٩١ زادت قيمة الصادرات السلعية من ١٩٨٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨٢/٨١ إلى ١١٥٥٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط حوالى ٢١٪ سنوياً ، غير أن معظم هذه الزيادة يرجع إلى الخفض المتتالى لسعر صرف الجنيه المصرى والارتفاع فى الأسعار العالمية ، فقد كان معدل النمو السنوى للصادرات الزراعية سالباً لأول مرة بحوالى ١,١٪ حيث انخفضت الكميات المصدرة من معظم السلع الزراعية على الرغم من ارتفاع أسعار التصدير لمعظمها [١٥] .

وفى التسعينات ونتيجة لاتخاذ الإجراءات العديدة المحفزة للتصدير فى ضوء برنامج الاصلاح الاقتصادى زادت الصادرات السلعية حتى وصلت إلى حوالى ٥٠ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ (١٦).

وبالنسبة لهيكل الصادرات السلعية ، نجد أن الأهمية النسبية للصادرات الصناعية قد استمرت فى الزيادة حتى بلغت حوالى ٥٠,٥٪ من إجمالى الصادرات وتمثل الصادرات من الغزل والنسيج حوالى ١٦٪ من الصادرات الصناعية لنفس العام وتأتى صادرات البترول الخام فى المرتبة الثانية وبنسبة ٢٨,٢٪ ثم الصادرات غير الموزعة سلعياً وبنسبة ١٥,٨٪ وأخيراً الصادرات الزراعية بنسبة ٥,٥٪ وذلك فى عام ١٩٩٧/٩٦ (١٧).

أما التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية ، فيتصف بالتركيز على أسواق الدول الصناعية المتقدمة والتى حصلت على حوالى ٧٥٪ من تجارة مصر الخارجية تليها دول آسيا وبنسبة ١٣,٩٪ ثم الدول العربية وبنسبة ١٢,٠٪ (١٨).

وبالرغم من زيادة الصادرات الإجمالية لمصر إلا أن الزيادة لم تكن بالمعدلات المأمولة، كما أن معدل زيادة الصادرات كان أقل من معدل الزيادة فى الواردات ، والنتيجة هى وكما يتضح من الجدول رقم (٣) زيادة عجز الميزان التجارى .

جدول رقم (٣) الميزان الجارى لجمهورية مصر العربية خلال التسعينات

السنة	حصيلة الصادرات	مدفوعات عن الواردات	رصيد الميزان التجارى	حصيلة	مدفوعات عن الخدمات	ميزان الخدمات	رصيد الميزان التجارى
١٩٩٤/٩٣	٣٢٣٧,٣	١٠٦٤٧,١	٧٣٠٩,٨-	٨٤٥٨,٨	٥٠٠٣,٦	٤٥٥,٢	٢٨٥٤,٦-
١٩٩٥/٩٤	٤٩٥٧,٠	١٢٨١,٥	٧٨٥٢,٥-	٩٩٠٥,٩	٥٦١٩,٩	٤٢٨٦,٠	٣٥٦٧,٥-
١٩٩٦/٩٥	٤٠٦٨,٥	١٤١٠٦,٦	٩٤٩٨,١-	١٠٦٣٦,٠	٤٨٤٤,٥	٥٧٩١,٥	٣٧٠٦,٦-
١٩٩٧/٩٦	٤٩٣٠,١	١٤٧١٨,٢	٩٧٨٨,١	١١٢٤٠,٩	٥٠٤٧,٧	٦١٩٣,٢	٣٥٩٤,٩-

المصدر : البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد مختلفة

ويرجع قصور التصدير الصناعى فى مصر لأسباب عديدة من أهمها : ضعف مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى وارتفاع الاستهلاك العام والخاص كنسبة من الناتج القومى الإجمالى وأيضاً افتقار مؤسسات التجارة الخارجية إلى الحرية والمرونة الضرورية لتشجيع الصادرات وكذلك وجود تعقيدات فى إجراءات التصدير .. الخ.

رابعاً : الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات النمو فى مصر :

زاد الناتج المحلى الإجمالى فى مصر وكما يتضح من الجدول رقم (٤) من حوالى ٢٨,٣ مليار جنيه عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٦١,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٧ وبنسبة زيادة قدرها ٤٧١٪ وفى المتوسط سنوياً حوالى ٢٧,٧٪ وهى زيادة كبيرة لم تتحقق فى الفترات السابقة . كما ارتفع نصيب القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٦٦,٤٪ فى نفس العام .

وبالنسبة للمساهمة النسبية للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى ، نجد أن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد أخذت فى الانخفاض حتى وصلت وكما يتضح من الجدول رقم (٤) إلى ٢٥,٥٪ عام ١٩٨٠ وذلك بدلاً من ٣٠,٥٪ عام ١٩٧٤ . وبعد ذلك أخذت هذه النسبة فى الهبوط بشكل ملحوظ ، حتى وصلت إلى ١٥,٧٪ عام ١٩٩٧ .

وتناقص الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى يرجع إلى العديد من المعوقات مثل الزحف العمرانى على الأرض الزراعية وتجريفها وضعف الميكنة الزراعية ونقص العمالة الزراعية وقصور سياسات التوسع الأفقى .

جدول رقم (٤) الوزن النسبى للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى لمصر ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة

البيان	١٩٨٠		معدل النمو ٧٥ - ٩١	١٩٩٧		معدل النمو ١٩٩٧
	قيمة	٪		قيمة	٪	
الزراعة	٧٢٢٢	٢٥,٥	٢,٦	٣٥٣١٠	١٥,٧	٣,٤
الصناعة والتعدين	-	-	-	٢٩٢٢٨	١٨,١	٨,٤
الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء	٨٨٧١	٣١,٤	٤,٣	٤٥٧٠٨	٢٨,٢	٣,٩
الخدمات والتوزيع	١٢١٨٦	٤٣,١	١٣,١	٩٠٤٧٠	٥٦,٠	٦,٦
الإجمالى	٢٨٢٧٩	١٠٠,٠	٧	١٦١٤٨٨	١٠٠,٠	٥,٣

المصدر : البيانات حتى عام ١٩٩١ مأخوذة من

World tables 1993, Aworld Bank Book, P.P. 232 - 233

والبيانات الخاصة بعام ١٩٩٧ مأخوذة من : البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، ١٩٩٧/٩٦ .

أما بالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين والكهرباء ، فنجد أن الأهمية النسبية لهذا القطاع فى توليد الناتج المحلى الإجمالى قد زادت من ١٩.٢٪ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٣٠.٨٪ عام ١٩٧٢ ، ويرجع ذلك إلى المحاولات التى جرت خلال الخطة الخمسية الأولى وما بعدها لتغيير هيكل الاقتصاد المصرى ، من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد ذو طابع صناعى ، وبعد ذلك أخذت هذه النسبة فى الانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى حوالى ٢٨.٥٪ عام ١٩٨٣ .

ويبدو أن هذا التدهور فى الأهمية النسبية لقطاع الصناعة جاء نتيجة انخفاض النصيب النسبى لهذا القطاع فى الإستثمارات وإلى العديد من المعوقات التى واجهت قطاع الصناعة مثل سياسة التسعير والتى بموجبها تدخلت الحكومة بتحديد أسعار اجتماعية للمنتجات الصناعية أقل من الأسعار الاقتصادية خاصة بالنسبة للقطاع العام الصناعى وكذلك وجود خلل فى الهياكل التمويلية للشركات الصناعية العامة ووجود طاقات عاطلة وضعف عمليات الاحلال والتجديد ... الخ .

وفى الفترة ١٩٩١/١٩٨٣ ، زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى وتراوحت هذه الأهمية بين ٢٨.٨٪ ، ٢٩.٧٪ [١٩] .

وفى التسعينات استمرت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والتعدين بدون البترول والكهرباء فى الزيادة حتى بلغت حوالى ١٨.١٪ عام ١٩٩٧ ، بينما انخفضت الأهمية النسبية لهذا القطاع مضافاً له البترول ومنتجاته إلى حوالى ٢٨.٢٪ ويرجع ذلك إلى تراجع معدلات النمو فى قطاع البترول ومنتجاته والتى أصبحت بالسالب ٤٪ ، ١.٨٪ فى عامى ١٩٩٦/٩٥ - ١٩٩٧/٩٦ .

وبالرغم من زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى ، إلا أن الصناعة المصرية مازالت تعانى من بعض المشاكل والتى تضعف من أثر التوسع الصناعى على الناتج المحلى الإجمالى .

وإذا نظرنا إلى معدلات النمو المحققة فى مصر نجد ان الاقتصاد المصرى قد حقق معدلات متباينة للنمو الاقتصادى ، ففى الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ ، التى اتسمت بدرجة ملحوظة من الاستقرار الاقتصادى حقق الاقتصاد المصرى خطوات ملحوظة من التقدم ، فقد كان معدل النمو الفعلى ٦.٥٪ فى المتوسط سنوياً ، وقد أخذ معدل النمو فى

الانخفاض بعد ذلك حتى أصبح سالباً بحوالى ٣,٢٪ عام ١٩٦٧/٦٧ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩ [٢٠] . ويرجع ذلك إلى ظروف حرب ١٩٦٧ واستمرار أعباء التسليح والضغط السكانى وزيادة الاستهلاك ونقص معدلات الإستثمار .

وبعد عام ١٩٦٨/٦٧ تحسن معدل النمو واستعاد معدله الموجب ، فقد كانت معدلات النمو خلال عقد السبعينيات مقبولة ، وان كانت خلال النصف الثانى من السبعينيات أسرع بكثير منها خلال النصف الأول من هذا العقد ، ففى النصف الأول بلغ معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى حوالى ٤,٧٪ فى المتوسط سنوياً ، بينما وصل إلى ما يقرب من ٩٪ خلال الفترة ١٩٧٩/٧٥ .

ويرجع ارتفاع معدل النمو فى النصف الثانى من السبعينات إلى الزيادة الكبيرة فى أسعار البترول وارتفاع معدل نموه إلى ٣٤,٩٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧٩/٧٣ وكذلك ارتفاع معدلات نمو الصناعة والكهرباء والزراعة وأيضاً التوزيع بسبب اعادة فتح قناة السويس والتوسع فى النشاط التجارى والمالى وازدياد تحويلات المصريين فى الخارج واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى وذلك بنسبة ٧٪ ، ١٩٪ ، ١٣٪ ، ١٤,٣٪ على التوالى .

ولقد أدى معدل النمو المرتفع خلال فترة الانفتاح إلى نمو دخل الفرد الحقيقى فى مصر بنسبة ٦,٧٪ فى المتوسط سنوياً ، وهو معدل مرتفع لم يتحقق فى تاريخ مصر الحديث .

وفى الثمانينات وخلال فترة الخطة الخمسية ٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ استمر الاقتصاد القومى فى تحقيق معدلات مقبولة للنمو ، وان تكن أقل من المعدلات المتحققة فى النصف الثانى السبعينات ، فقد بلغ معدل النمو خلال هذه الفترة وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٦,٧٪ فى المتوسط سنوياً .

ووفقاً لتقديرات البنك الدولى نجد ان معدل نمو الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧ ، قد بلغ حوالى ٧٪ سنوياً كما بلغ معدل نمو الناتج الصناعى حوالى ٤,٣٪ والزراعى ٢,٦٪ وذلك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٩١/١٩٧٥ [٢١] .

ويلاحظ أن معدلات النمو الصناعى والزراعى أقل من معدلات النمو العامة فى مصر ، وهذا يعنى أن معدل النمو العام فى مصر يعتمد كثيراً على معدلات نمو قطاعات الخدمات والتوزيع .

وفى التسعينات نجد ان معدلات النمو العامة قد أخذت فى الزيادة خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ووصل إلى اقصاه وكما يتضح من الجدول السابق إلى ٥,٣٪ عام ١٩٩٧/٩٦ .

وفى خلال هذه الفترة زاد معدل النمو الصناعى والتعدين وكذلك الخدمات والتوزيع بمعدلات أعلى من معدلات النمو العام للاقتصاد القومى ، كما ارتفع معدل نمو القطاع الزراعى بمعدلات أعلى من المتحقق فى السنوات السابقة .

مما تقدم نجد أنه قد زادت الإستثمارات المنفذة فى مصر بمعدلات كبيرة ، فاقت معدلات الزيادة فى الادخار ، واستعانت مصر بمصادر التمويل الخارجية بمعدلات كبيرة ، كما أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ، لم تكن بالمعدلات المطلوبة .

وبالنسبة للتجارة الخارجية نجد أن مصر لم تعط عملية التصنيع للتصدير اهتماماً كافياً وسيطرت عليها استراتيجية الاحلال محل الواردات منذ الثلاثينات ، ورغم ذلك فقد حدث تغير فى هيكل الصادرات المصرية خلال الأربعة عقود الأخيرة ، حيث انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية ، بينما زادت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ، مع ملاحظة عدم حدوث تغير كبير فى مكونات الصادرات السلعية ، فالسلع المصدرة قد استمرت دون تغيير فى مكوناتها ، وان كل ما حدث هو زيادة أهميتها النسبية على حساب صادرات القطن .

كما نجد ان الصادرات المصرية لم تستطع أن تحقق تنوعاً كبيراً فى الأسواق الخارجية، فقد تركزت تجارة مصر الخارجية مع دول أوروبا وأمريكا ، هذا بالاضافة إلى ان اعتماد مصر على الاتفاقيات الثنائية لسنوات طويلة فى تجارتها الخارجية ، قد أضعف من قدرة الصادرات المصرية على المنافسة ، وذلك نتيجة ما اتاحه هذا النظام من فرص تسويقية مضمونة ، الأمر الذى قلل من دوافع التطور ورفع الكفاءة الإنتاجية للمنتجات التصديرية .

أما بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى نجد أنه لم تحدث تغيرات هيكلية كبيرة ، فبالرغم من أن نسبة مساهمة الصناعة والكهرباء فى الناتج قد فاقت مساهمة الزراعة ، وان معدلات النمو الصناعية المتحققة تفوق معدلات النمو الزراعية ، إلا أن هذه المعدلات للنمو لم تكن بالقدر الكافى الذى يؤهل القطاع الصناعى لكى يصبح القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية ، كما أن قطاع الزراعة مازال يسهم فى التوظيف بنسب تفوق بكثير مساهمة قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء .

خامساً : المراجع

١ - د. على لطفى : «التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية» ، القاهرة ، المطبعة الكمالية ١٩٧٥ ، ص ٢٧٣ .

٢ - مجلس الشورى ، تقرير خاص عن سياسات الإستثمار ٥٩/٦٠ - ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ص ١١٣ .

٣ - وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٦٩/٧٠ - ١٩٧٩ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، جدول رقم ٢ .

٤ - مجلس السورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .

٥ - وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وخطة عامها الأول ، الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٩ .

٦ - انظر فى ذلك :

- د. على لطفى : «دراسات فى التنمية الاقتصادية» مكتبة عين شمس - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، ص ٢٢٣ - ٢٣ .

- د. أمينة زكى شبانة : «دور الإستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق» المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٤ .

٧ - البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الرابع، ١٩٩٧/٩٦ .

٨ - تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الإستثمار ، دور الانعقاد العادى الخامس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٩ - وزارة التخطيط : « تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى مصر ٥٩/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦ » الإدارة العامة للخطة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

١٠ - البنك المركزى المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

١١ - المرجع السابق ، ص ٦ .

12 - World investment report. UNCTAD, divison on transnational coroporations & in vestment, U.N. Geneva and New York.

١٣ - معهد التخطيط القومى : «تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها» ص ٦٧ .

١٤ - وزارة التخطيط ، دراسة احصائية عن تطور المتغيرات الرئيسية للاقتصاد المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

١٥ - د. سامى عفيفى : الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨ .

١٦ - البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .

وقد حسبت قيمة الصادرات وفقاً لمتوسط سعر شراء وبيع الدولار وهو = ٣٣٩,٤ قرش .

١٧ - المرجع السابق ، ص ٦٩ .

١٨ - المرجع السابق ، ص ٧١ .

19 - World tables 1993, op. cit, P. 233.

٢٠ - وزارة التخطيط ، دراسة احصائية ، مرجع سبق ذكره ، جدول رقم (٢٠) .

21 - World tables 1993, op. cit, P. 233.